



مخرجات اليوم الدراسي

نحو واقع زراعي أكثر صموداً واستدامة

مشروع: نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين-فلسطين

2016 - 2015

في إطار الاستراتيجيات والسياسات التي يقوم المركز العربي للتطوير الزراعي بأخذها على عاتقه لتحسين الواقع الزراعي يقوم المركز منذ عام 2012 ولغاية الآن بتنفيذ مشروع (نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين) بتمويل من المساعدات الشَّعبية النرويجية، والذي يهدف إلى زيادة الوعي القانوني لدى المزارعين بحقوقهم المكفولة لهم و تعزيز التوجهات السلمية لمناصرة حقوقهم من خلال ترويضهم بأساليب ضغط ومناصرة حديثة تساعدهم على تغيير واقعهم و تعزز من دورهم في تحقيق مطالبهم.

وفي إطار هذا المشروع جاء إصدار هذه النسخة من الكتيب التي تشتمل على مجموعة من أوراق العمل ضمن رؤية مؤسسية، اقتصادية، اقتصـادية تنموية وأكاديمية، كمخرج من نشاط يوم دراسي قام المركز بتنفيذه تحت عنوان: "نحو واقع زراعي أكثر صموداً واستدامة"

مناطق عمل المركز:

جميع المناطق الفلسطينية/ أو ما تقره الهيئة العامة للمركز "الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس".

طبيعة المهمة الأساسية للمركز:

تنمية زراعية ريفية بالمشاركة من خلال دمج الفئات المهمشة وخاصة النساء والشباب في عملية التنمية وتوفير فرص عمل كريمة لهم.

طبيعة المركز: مؤسسة أهلية غير ربحية.

جهة التسجيل: وزارة الداخلية.

جهة الإختصاص: وزارة الزراعة.

رؤية المركز

نموذج ريادي تنموي فلسطيني أهلي يساهم في بناء مجتمع ريفي زراعي فاعل يعتمد على قدراته ويحدد مستقبله بذاته ويعيش بكرامة في دولة فلسطين ديمقراطية مستقلة.

رسالة المركز

مؤسسة أهلية تنموية تساهم في جهود تنمية القطاع الزراعي والريفي عن طريق بناء الشراكات المبنية على التكاملية والمهنية وإشراك الفئات المستهدفة، بما فيهم، المزارعين والريفيين المهمشين وخاصة النساء والشباب. وتدعم المبادرات التي تشجع على خلق فرص العمل وبناء القدرات وتطوير البنية التحتية الزراعية والانتاجية وتساهل الحصول على فرص التمويل لتنفيذ المشاريع الصغيرة.

القيم:

العدل، الشفافية، المحبة، الإخلاص في العمل.

خطة عمل المركز

تم تطوير "خطة عمل أكاد" بناء على المخرجات التي تم استخراجها من ورشة العمل المركزية والتي تم تنفيذها بمشاركة فاعلة من قبل مجلس إدارة أكاد وممثلي عن الهيئة العاملة والطاقتم التنفيذي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والورش واللقاءات التي تلتها، والتي أتاحت الفرصة لجميع المشاركين أن يساهموا في وضع خطة تطوير عمل المركز العربي وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

استراتيجيات عمل المركز وأهدافه المرحلية خلال الثلاثة أعوام المقبلة:

الاستراتيجية الأولى: تمكين وبناء قدرات المزارعين والجمعيات التعاونية لتحسين إنتاجهم ووضعهم الاقتصادي وللدفاع عن حقوقهم الفردية والجماعية.

الاستراتيجية الثانية: المساهمة في تحسين الأمن الغذائي الفلسطيني والحفاظ على البيئة.

الاستراتيجية الثالثة: المساهمة في تقديم الدعم الطارئ والإغاثي وتنمية المناطق المنكوبة ومناطق "ج".

الاستراتيجية الرابعة: العمل على استدامة المركز وتطوير برامج لخدمة القطاع الزراعي والريفي.

برامج المركز:

تم تطوير هذه البرامج بهدف تنظيم العمل وتحديد آليات الربط بين الأهداف الاستراتيجية ودوائر العمل في الهيكلية التنظيمية الإدارية لذا ستكون وظيفة كل برنامج السعي لتحقيق هدف استراتيجي أو أكثر بالاستناد إلى طبيعة دائرة العمل ومسؤولياتها.

برنامج التشبيك والشراكة والعمل المشترك:

يتخصص هذا البرنامج في:

بناء شراكات محلية وإقليمية ودولية من أجل تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للمركز وتبادل الخبرات وتجنيد القدرات من أجل خدمة أفضل للفئات المستهدفة.

تنظيم والمشاركة بحملات الضغط والمناصرة لصالح قضايا الفئة المستهدفة. إضافة الى المشاركة في تطوير السياحة التضامنية والتنمية الهادفة الى تطوير القطاع الريفي والزراعي الفلسطيني. تعبئة وتأطير الفئة المستهدفة. العمل على توفير وجمع المعلومات اللازمة الخاصة بالقطاع الزراعي والريفي.

برنامج تحسين الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة:

يتخصص في مجال:

تحسين فرص الوصول واستخدام الأراضي الزراعية والمياه (الموارد الزراعية) بشكل أفضل. تطوير آليات عمل الزراعة الحضرية الاقتصادية الآمنة. تطوير قطاع الثروة الحيوانية (أسماك، مواشي، طيور) إضافة إلى توفير مدخلات الانتاج الزراعي الجيدة من خلال برنامج الشراء الجماعي معتمدين على برنامج التوفير والتسليف في التعاونيات الزراعية. تسهيل حصول المزارعين على تمويل للمشاريع (الحاضنة) الزراعية من خلال "أكاد للتمويل". العمل على تنشيط المزارعين لتبني برنامج مكافحة المتكاملة والتقليل من استخدام الكيماويات الزراعية وإعادة تدوير المخلفات. المساهمة في تحسين فرص التسويق ضمن مفهوم التجارة العادلة بالشراكة مع الجهات المتخصصة العاملة في فلسطين.

برنامج التمكين والتوجيه

يتخصص هذا البرنامج في:

العمل على بناء قدرات المزارعين الفنية والإدارية والاقتصادية. تقديم الخدمات الإرشادية والانتاجية والتسويقية لهم، بالإضافة إلى: مساعدة الجمعيات والتعاونيات العاملة في القطاع الزراعي والريفي بمأسسة عملها ورفع كفاءة الأداء والقدرة على تحقيق أهدافها التعاونية والانتاجية. تمكين وبناء قدرات التدريب الفني والإداري. تنظيم المزارعين (التأطير الاجتماعي للمستفيدين). الحاضنة التنموية (حاضنات الأعمال) تشبيك وتدريب الآخرين. التوعية بحقوق الفئات المستهدفة وخاصة المزارعين. إدارة المخاطر الناتجة عن الكوارث.

برنامج الاستدامة وتحسين الأداء

يتخصص هذا البرنامج في مجال:

العمل على استدامة المركز من خلال السعي لتجديد أكبر للموارد الذاتية والخارجية. بناء قدرات الكادر الوظيفي للوصول إلى الريادة في العمل التنموي. إقامة المشاريع والنشاطات المبررة للدخل. العمل على ممارسة قواعد الحكم الرشيد وتبني قيم النزاهة ونظم المساءلة الفعالة.

إستناداً إلى الأداة المعروضة أعلاه، يعطي المركز الأولوية في الفترة القادمة للتدخلات التالية:

أهم الأنشطة المساندة للأهداف الاستراتيجية التي سيقوم بتنفيذها المركز العربي:

1. التشبيك والشراكة والعمل المشترك مع المؤسسات ذات العلاقة: على المستوى المحلي، العربي والدولي بما يخدم مصالح وغايات الفئات المستهدفة (شراكة اقتصادية، فنية، تسويقية، بيئية، حقوقية).
2. بناء تحالفات: المشاركة الفاعلة في حملات الضغط والمناصرة وعلى رأسها المقاطعة للمنتجات الاسرائيلية بشتى أنواعها وأهمها المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي ذات البديل الوطني، وتوفير ما يلزم من المعلومات الخاصة بالقطاع الزراعي والريفي.
3. تسهيل وصول الفئات المستهدفة للتمويل وتنفيذ/ تطوير أعمالهم الخاصة: تسهيل الحصول على تمويل المشاريع (حاضنة الأعمال) للقطاع الزراعي والريفي.
4. تسهيل عمليات تسويق منتجات الفئات المستهدفة: من خلال بناء القدرات التسويقية للفئات المستهدفة وربطها بالجهات المتخصصة في المجال التسويقي المحلي والدولي/ التجارة العادلة والكلاسيكية مع التركيز على التجارة العادلة.
5. تمكين وبناء قدرات: التدريب الفني، الإداري والمالي وتقديم الإرشاد للوصول للنتائج الأفضل.
6. الحد من المخاطر الناتجة عن الكوارث والممارسات السلبية للإنسان: تطوير خطط أساسية متكاملة والعمل على تغيير الممارسات الزراعية الضارة بالبيئة والإنسان.

أ. محسن أبو رمضان

مدير المركز العربي للتطوير الزراعي - فرع غزة

مقدمة:

تهدف هذه الورقة من " الحقائق " إلى القاء الضوء على حالة القطاع الزراعي في محافظات غزة ، وذلك من خلال تشيخص هذه الحالة واستعراض مسارها والمعيقات والكوابح التي حالت دون تنميتها إلى جانب التحديات وكذلك الفرص التي يمكن استغلالها باتجاه إعادة بناء واستنهاض هذه الحالة التي تشهد تراجعاً شديداً .

تحاول الورقة ان تعكس رؤية وموقف المنظمات الأهلية والقاعدية العاملة بالمجال الزراعي لكي تشكل مرجعية لها ، بما يمكنها من استخدامها بالعلاقة مع الاطراف ذات الصلة بالعمل الزراعي وخاصة المنظمات الدولية غير الحكومية وتلك التابعة للامم المتحدة ووزارة الزراعة في سياق محاولة عكس رؤيتها وأولوياتها بالسياسات والتوجهات والآليات العاملة بهدف تمكين تلك المنظمات على طريق تمكين وتقوية القطاع الزراعي والعمل على استنهاضه وتنميته وتطويره .

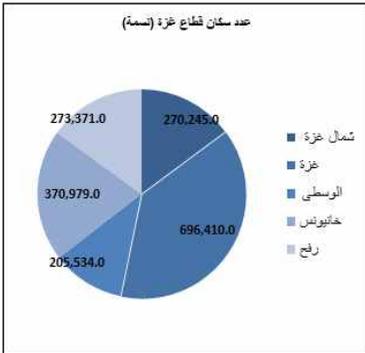
تبرز أهمية الورقة بأنها تأتي بعد عدوان عسكري اسرائيلي استمر 51 يوماً في عام 2014 قامت به دولة الاحتلال بتدمير البنية التحتية والقاعدة الانتاجية إلى جانب استشهاد حوالي 2200 شهيد وجرح اكثر من 11 ألف جريح .

لعل القطاع الزراعي كان واحداً من القطاعات التي تعرضت للاضرار الشديدة جراء هذا العدوان والعمليات العسكرية التي سبقتها في 2008-2009-2012 إلى جانب الحصار الذي ساهم في تراجع واستلاب عمليات التنمية التي عادة ما يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً بها ، علماً بأن الانقسام وغياب آليات وسياسات موحدة داعمة للقطاع الزراعي ساهم هو الآخر في تراجع وتخليف العملية الزراعية والتنمية بصورة عامة .

قطاع غزة :

هو المنطقة الجنوبية من السهل الساحلي الفلسطيني على البحر الأبيض المتوسط، على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، وتشكل تقريبا 1.33% من مساحة فلسطين التاريخية، سمي نسبة لأكبر مدنه وهي غزة ويمتد القطاع على مساحة 365 كم مربع، حيث يبلغ طوله 45 كم، أما عرضه فيتراوح بين 6 و12 كم وتحد إسرائيل قطاع غزة شمالا وشرقا، بينما تحده مصر من الجنوب الغربي وهو يشكل جزءا من الأراضي المحتلة عام 1967 حيث تبلغ مساحته حوالي 3.5% من تلك الأراضي.

السكان



يفوق عدد سكان القطاع 1.8 مليون نسمة، وتجدر الإشارة إلى أن معظم سكان القطاع هم من لاجئي 1948 ويضم القطاع عدة مخيمات للاجئين أبـرزها رفح وخانيونس ودير البلح والنصيرات والشاطي والمغازي والبريج وجباليا، ويوجد بقطاع غزة 44 تجمعاً سـكانياً أهمها غزة ورفح وخانيونس وبني سهيلا وخزاعة وعبسان الكبيرة وعبسان الجديدة ودير البلح وبيت لاهيا وبيت حانون وجباليا.

الكثافة السكانية:

يعتبر القطاع إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية بالعالم، وتبلغ نسبة الكثافة وفقاً لأحدث الإحصائيات 26 ألف ساكن في الكيلومتر المربع الواحد إذا ما تم استثناء الأراضي غير المأهولة بالسكان والأراضي الزراعية والصناعية وأراضي الوقف، أما في المخيمات فتبلغ الكثافة السكانية 55 ألف ساكن تقريبا بالكيلومتر المربع الواحد.

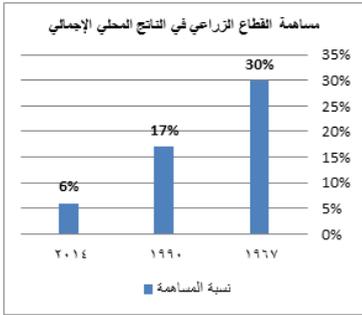
القطاع الزراعي " خلفية تاريخية "

كانت الزراعة تشكل محوراً هاماً بالاقتصاد الفلسطيني، حيث كانت مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج القومي الاجمالي 27% وذلك ابان الاحتلال أي في عام 67، وكان هذا القطاع يشغل نسبة جيدة من القوى العاملة التي كانت تعتاش على هذا القطاع، ويعتبر دخلها الرئيسي من العمل الزراعي بكل تفرعاته .

تراجعت مساهمة الزراعة بالنتائج المحلي الاجمالي إلى 14% عام 94، ثم إلى 9% عام 2000، وقد وصلت في عام 2014 إلى 5% منه، الأمر الذي اثر سلباً على نسبة المشاركة العمالية بهذا القطاع.

هناك عدة اسباب وقفت أمام هذا التراجع تكمن بالاحتلال وسياسة مصادرة الأراضي بحجج أمنية واخرى بإعلان العديد من المناطق بوصفها محميات طبيعية ومرة بسبب الانشطة الاستيطانية التي تستهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بما قلص من مساحة الأراضي الزراعية وأدى إلى شح كميات المياه اللازمة لعملية الري الضرورية للانتاج . لم تساعد سياسات السلطة التنموية " الاقتصادية والاجتماعية " على وقف التدهور بالقطاع الزراعي ، فلم تبلغ حصة الزراعة بالموازنة العامة للسلطة أكثر من 1% منذ تأسيس السلطة عام 94 إلى وقتنا الراهن كما لم يتم بلورة سياسات تدعم المنتج الزراعي الوطني والمحلي وتستبدل المنتج الاسرائيلي أو المستورد والاجنبي به إلا لفترات موسمية وعند اشتداد لجان وحملات المقاطعة الوطنية ولكن ليس كسياسة منهجية ثابتة إلى جانب سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى انخراط اعداد كبيرة من المواطنين من كافة القطاعات الاجتماعية للعمل في اطار الوظيفة العمومية، بما في ذلك المزارعين ، الامر الذي ادنى إلى سهولة مغادرة الارض وهجرتها وعدم الاكتراث بها كوحدة انتاجية رئيسية، إلى جانب اثار الزحف العمراني لصالح عمليات الاسكان والاعمار الناتجة عن الكثافة السكانية والتي ارتبطت بتفتيت الملكية بسبب وراثه الارض وتجزئتها على الورثة بما قلص من مساحة الحيازات، وأدى إلى محدودية انتاج الارض الزراعية ذات المساحة الصغيرة مقارنة مع المتوسطة والكبيرة .

قام الاحتلال بتغيير نمط الانتاج الزراعي في قطاع غزة مستهدفاً شجرة الحمضيات التي كانت تعتبر عنصراً هاماً بالانتاج الزراعي وقد وصلت مساهمتها من عملية الانتاج الزراعي عام 67 إلى 30% ولكنها تراجعت بالتسعينات إلى 17% اما اليوم فلا تزيد مساهمتها أكثر من 6%



خاصة إذا أدركنا أن محصول الحمضيات عند تصديره كان يعمل على زيادة الناتج القومي الاجمالي بصورة كبيرة، بما يترتب علي ذلك من زيادة النقد الناتج عن التصدير الامر الذي كان يساهم في تنشيط عجلة الاقتصاد المحلي.

وقد تم استبدال ذلك ببعض المنتجات التي تستهلك مياه عذبة والمفيدة لشركات التصدير الاسرائيلية وخاصة شركة غريسكو، ومن تلك المنتجات التوت الأرضي والزهور إضافة لبعض الأعشاب التي حلت محل شجرة الحمضيات.

قامت دولة الاحتلال ببناء وحدات للصرف الصحي على مخزون بعض المناطق المنتجة للمياه العذبة وخاصة في مناطق بيت لاهيا والشيوخ وعجلين وخانيونس الامر الذي اثر على طبيعة هذه

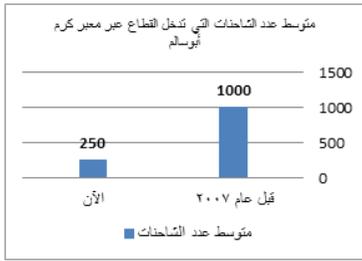
المياه وزيادة ملوحتها ومن نسبة النترات بها، كما قامت بسحب شرايين المياه على الحدود مع قطاع غزة لتضخها أما على مستوطناتها التي كانت منتشرة بالقطاع، و لكن وبعد عام 2005، حيث تم تنفيذ خطة الانفصال احادية الجانب اصبحت تضخ على عمق الحدود لاستغلالها لصالح دولة الاحتلال كما قامت بوضع سدود على الحدود مع قطاع غزة لمنع اقبال المياه إليه والتي تأتي من جبال الخليل والنقب لتصب في ساحل القطاع إلى جانب معاوية سكان القطاع بفتح هذه السدود احياناً لاغراق مساحات الاراضي الزراعية بما في ذلك البيوت السكنية الحدودية إلى جانب وحدات انتاج الثروة الحيوانية،

ويذكر ان دولة الاحتلال كانت قد صادرت كميات كبيرة من الرمال وارسالها إلى الداخل وذلك قبل تنفيذ عملية الانفصال احادي الجانب.

أثر الحصار على القطاع الزراعي :-

لعب الحصار دوراً سلبياً بالتأثير على العمليات التنموية والانتاجية في قطاع غزة، ومن ضمن ذلك القطاع الزراعي، حيث ادى الحصار إلى صعوبة ادخال مستلزمات الانتاج بما ساهم في ارتفاع اسعارها " البرابيش، حديد الحمامات، النايلون، شبكات الري، الاشتال، الاعلاف".

عمل الحصار ايضاً على تقليص عمليات التصدير إلى أدنى درجة ممكنة، حيث لم يتم تصدير سوى كميات محدودة من التوت الارضي والزهور عبر شركة غريسكو الاسرائيلية والتي اصبح اسمها شركة ميها دريم في عام 2009 بعدما قام نشطاء متضامنين مع الشعب الفلسطيني في فرنسا برفع قضية على شركة غريسكو بسبب نشاطاتها في



المستوطنات القائمة على الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب تصدير بعض المحاصيل بصورة موسمية ومحدودة إلى السعودية وبعض بلدان الخليج .

قامت دولة الاحتلال بفرض حصار مشدد على قطاع غزة وذلك في منتصف حزيران / 2007 وقد تم اعتباره بقرار من حكومة إسرائيل في 19/9/2007 كيان معادٍ، وبموجب ذلك فقد تم السماح بإدخال 30 سلعة من اصل

3000 كانت تدخل قطاع غزة، وقد تم اغلاق المعابر على الحدود المشتركة بين قطاع غزة ودولة الاحتلال وقد ابقت فقط على معبر كرم ابو سالم محدود السعة، حيث كان يدخل القطاع يومياً ما يقارب الـ 1000 شاحنة من مواد مختلفة، اما بعد الحصار فقد اصبح عدد الشاحنات التي تدخل لا تتجاوز الـ 150-250 شاحنة على أحسن التقديرات، كما قامت دولة الاحتلال بإلغاء الكود الجمركي التجاري الخاص بقطاع غزة .

شنت دولة الاحتلال ثلاثة عمليات عسكرية عدوانية على قطاع غزة 2008-2009، 2012، 2014، بالوقت الذي ادت تلك العمليات العسكرية العدوانية الى استشهاد وجرح الآلاف فإنها ادت إلى تدمير البنية التحتية والمرافق الانتاجية ومحطات معالجة المياه ومحطة الكهرباء الوحيدة بالقطاع.

تأثر القطاع الزراعي بصورة كبيرة جراء العمليات العسكرية، حيث تم استهداف الأراضي الزراعية سواء المكشوفة أو الحمات البلاستيكية إلى جانب مشاريع الثروة الحيوانية .

عملت دولة الاحتلال على تحديد منطقة محظورة الدخول على الحدود الشرقية الشمالية من قطاع غزة وذلك بعد عوان 2008-2009، بمساحة 300م³، والتي تشكل حوالي 20% من مساحة الأراضي الزراعية وقد حرم ما يقارب حوالي 18 ألف مزارع من حق الوصول لهذه الأرض الغنية والتي اذا ما استحسن استخدامها فإنها ستشكل سلة غذاء كاملة لسكان القطاع.

حددت دولة الاحتلال مساحة لا تتجاوز 6 أميال بحرية في احسن الاحوال للصيادين بما يساهم في تقليص كميات الانتاج الناتجة عن الصيد، وتراجع عدد الصيادين إلى 1500 صياد.

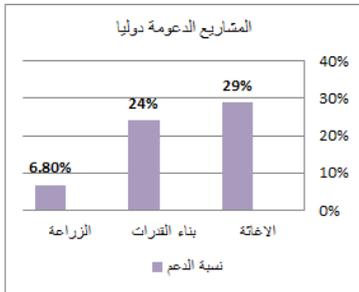
استمرت دولة الاحتلال بسياسة الحصار ورغم العديد من المحاولات السياسية والدبلوماسية والتضامنية الشعبية والتي ابرزها اسطول الحرية التركي الذي تم استهدافه من قبل بحرية الاحتلال بعملية قرصنة بشعة ادت إلى استشهاد 10 من المتضامين الاثراك واقتياد الاسطول إلى ميناء اسدود وترحيل المتضامين إلى الخارج بعد ذلك، حيث أدت عملية القرصنة البحرية

والاحتلالية إلى إثارة الراي العام إلا أن مبعوث الرباعية آنذاك " توني بلير " ساهم بفاعلية
باجهاض تلك المحاولات والأصوات الرسمية الدولية التي كانت تطالب برفع الحصار عن قطاع
غزة واستطاع تمرير مخطط ننتياهو الرامي لاستبدال قائمة المسموحات بقائمة الممنوعات ،
بما ابقى على الحصار خاصة إذا أدركنا انه تم الابقاء على منع ادخال الموارد الاستراتيجية "
كالحديد ، الحصمة ، الاسمنت ، مستلزمات الانتاج الزراعي والصناعي ، والمواد اللازمة لعمليات
الانتاج المختلفة في مجال البنية التحتية " واسـتمرارها في قائمة الممنوعات ، بما يعنى
الاستمرار في سياسة الحصار وبتشريع هذه المرة من اللجنة الرباعية الدولية ومنسـقها "
بلير ."

أدت سياسة الحصار والعدوان الممارسة من قبل الاحتلال إلى تعزيز عمليات الاستلاب الانتاجي
التموي وتحويل قطاع غزة إلى حالة انسانية حيث يتلقى حوالي 80% منه مساعدات غذائية
من الاونروا وغيرها من وكالات الاغاثة الدولية ، كما وصلت نسبة الفقر إلى حوالي 48%
والفقر الشديد 21% وارتفعت حالة انعدام الأمن الغذائي إلى 57% .
وقد تراجع دور العاملين بالقطاع الزراعي بوصفه المصدر الرئيسي للدخل من 80 ألف قبل
الحصار إلى حوالي 35 الف بعده، كل ذلك في ظل محدودية فرص التصدير وعدم تبلور
وتوفر سياسات تنموية من قبل صناع القرار " الوزارة ، المنظمات الدولية غير الحكومية ،
منظمات الأمم المتحدة ، المنظمات الأهلية " تستطيع ان توقف حالة التدهور وتعمل
على اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي كقطاع تنموي هام يساهم في تعزيز مقومات
الصمود وتعزيز مستوى لائق من الامن الغذائي ، يساعد على عملية الاعتماد على الذات
عبر الانتاج والتنمية ، كما يعمل على توليد فرص العمل بما يساهم بالحد من مظاهر
الفقر والبطالة .

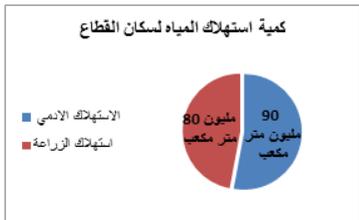
التمويل والزراعة:

لقد أشرنا إلى أن سياسة السلطة تجاه القطاع الزراعي كانت مخيبة للآمال ومحبطة ، حيث لم
تصل حصة الزراعة من الموازنة العامة منذ تأسيس السلطة إلى الآن أكثر من 1% سنوياً وقد
انعكس الامر ذاته على سياسية التمويل المقدمة من المانحين حيث لم تصل حصة القطاع
الزراعي بما يشمل " الزراعة ، المياه، البيئة " أكثر من 6.8% بالوقت الذي وصلت به نسبة
مشاريع الاغاثة حوالي 29% ومشاريع بناء القدرات والمساعدات الفنية حوالي 24% على
سبيل المثال ، الامر الذي يعكس اختلالاً في توزيع التمويل على القطاعات وفق الأولويات



والاحتياجات فالزراعة تعتبر مصدرراً رئيسياً للامن الغذائي، ولمحاربة الفقر والبطالة وتعزيز الصمود كما أنها عنوان للتنمية والانتاج، ربما لهذه الاسباب فإننا لا نجد الاهتمام الكافي من المانحين الذين يسـتـرشدوا بطبيعة الحال بسياسات السلطة كمؤشرات سواءً الموازنة العامة أو خطط التنمية، التي لاتضع الزراعة في سلم الأولويات.

واقع المياه في قطاع غزة مشاكل وحلول:



تعد المياه العذبة من المصادر الطبيعية المهددة بخطر الاستنزاف عالمياً وفي فلسطين خاصة، ويعتبر الخزان الجوفي الساحلي المصدر الوحيد للمياه لما يزيد عن 1.8 مليون نسمة في قطاع غزة، ويُستهلك قطاع غزة من مياه ذلك الخزان ما يقارب 170 مليون متر مكعب سنوياً (90 مليون متر مكعب للاستهلاك الأدمي 80 مليون متر

مكعب للاستهلاك الزراعي). وتعد الأمطار المصدر الوحيد لتغذية الخزان الجوفي بالمياه الصالحة للشرب وهي محدودة جداً نظراً لطبيعة المنطقة الجافة، حيث يقدر المعدل السنوي لمياه الأمطار بحوالي 125 مليون متر مكعب، يصل منها حوالي 50 مليون متر مكعب سنوياً إلى الخزان الجوفي، ويهدر الباقي نتيجة التبخر وطبيعة التربة والامتداد العمراني وعدم وجود مصائد مائية، نتيجة لذلك يعاني الخزان الجوفي من نقص حاد في كمية المياه، حيث أن معدل الاستهلاك يفوق ثلاثة أضعاف معدل تغذية الخزان الجوفي. إضافة إلى ذلك يعاني الخزان الجوفي من التملح والتلوث بسبب الاستخدام الجائر لمياهه، وتسرب الكثير من الملوثات من مصادر عديدة، مما جعل نسبة كبيرة جداً من المياه تصل للمستهلك غير صالحة للشرب حسب المعايير العالمية. وحسب تقديرات دائرة الإحصاء المركزي فإن عدد سكان قطاع غزة سيزيد عن 3,362,336 نسمة بحلول عام 2020 م، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على المياه وبالتالي زيادة كميات مياه الصرف الصحي المنتجة. لذا فإن أزمة المياه في قطاع غزة في تفاقم مستمر، يقتضي ذلك إيجاد حلول سريعة ووضع استراتيجيات لإدارة قطاع المياه والصرف الصحي لكي تلبي متطلبات الحاضر والمستقبل.

مع العلم بأن مصدر المياه الوحيد الموجود في قطاع غزة هو جزء من الخزان الجوفي الساحلي المشترك مع فلسطين المحتلة وجزئياً مع الجانب المصري، مع العلم بأن العطاء الطبيعي للخزان الجوفي لا يتعدى 50 إلى 55 مليون متر مكعب في السنة، بالإضافة لما يتم تعويضه من مياه الأمطار، وما يتسرب من شبكات المياه والصرف الصحي والمياه الزراعية، فإنه يصل إلى 90 مليون متر مكعب، كما يتم شراء 5 مليون متر مكعب سنوياً من الجانب الإسرائيلي والتي تغطي بعض احتياجات المنطقة الوسطى وبني سهيلا الواقعة إلى الشرق من مدينة خان يونس، وحسب احصاءات عام 2012 فإنه يتضح لنا أن السحب من الخزان الجوفي للاستعمالات المختلفة يصل إلى حوالي 190 مليون متر مكعب سنوياً، هذا يعني أن هناك عجز يصل إلى 100 مليون متر مكعب سنوياً، علماً بأن الاستعمالات المنزلية للمياه والمصانع تشكل حوالي 50% من المياه التي يتم سحبها من آبار البلديات وتشكل الزراعة النصف الآخر، ويبقى هذا العجز في وتيرة تصاعدية ما دامت العملية السابقة مستمرة، وذلك لأن الطلب على المياه في ازدياد مستمر.

إضافة إلى الشح الحاد في المورد المائي، فإن هناك العديد من العوامل التي تزيد من تفاقم مشكلة وصول المياه إلى بعض المناطق السكنية في قطاع غزة، منها ضعف كفاءة شبكات توزيع المياه والتي لا تتجاوز 55% وقد تكون أقل في بعض المناطق، وهذا يعود إما لتلف فيزيائي في شبكات المياه، أو لوجود بعض الممارسات الغير قانونية التي يعتمد بعض المخالفين ارتكابها، وبسبب ذلك فإن متوسط معدل المياه يصل إلى 85 لتر لكل فرد يومياً، و الذي يعتبر أقل من المعايير الدولية المطلوبة ويعتبر المتوسط العام لتركيز الأملاح الذائبة في قطاع غزة حوالي 1200 ملغم/ لتر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النهايات العظمى تصل في بعض المناطق من محافظة غزة ومحافظة رفح إلى 5000 ملغم / لتر، في حين أن القيمة المسموح بها لتركيز الأملاح الذائبة وفقاً للمعايير الفلسطينية والتي حدتها سلطة جودة البيئة EQA تتراوح ما بين 1000 - 1500 ملغم / لتر، أما بالنسبة للنترات فإن المتوسط العام هو في حدود 120 ملغم / لتر، في حين أن القيمة العظمى تصل إلى 400 ملغم/لتر خاصة في المناطق التي لا يوجد فيها شبكات صرف صحي، وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن القيمة المسموح بها لتركيز النترات في مياه الشرب وكما أشارت سلطة جودة البيئة ينبغي ألا تزيد عن 50 ملغم/ لتر.”

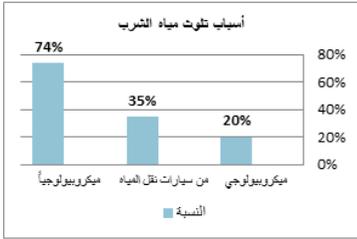
والعامل المؤثر الثاني هو جودة المياه، حيث أن المياه التي يُزود بها المواطنون بعيدة عن المعايير الدولية اللازمة للاستخدام الآمن، فهناك زيادة في تركيز الاملاح الذائبة والتترات نتيجةً للسحب الجائر من الخزان الجوفي والذي يؤدي إلى زيادة تداخل مياه البحر، كما أن تشغيل آبار السحب من الخزان الجوفي بطاقة إنتاجية أكبر من القدر الطبيعية للخزان يزيد من تفاقم المشكلة، إضافة إلى ذلك وجود بعض المناطق الغير متصلة بشبكات الصرف الصحي والاعتماد فيها على الحفر الامتصاصية لتصريف مياه الصرف الصحي، فتصل بذلك إلى الخزان الجوفي، وهناك أسباب أخرى ناتجة عن استخدام المبيدات الزراعية، والإفراط في استخدام الأسمدة.

■ طول و توجهات مستقبلية هدفها الوصول إلى حالة الاتزان المائي:

إن الحالة المطلوبة والمثالية هي الوصول إلى الاتزان المائي بمعنى أن يتم تعويض مياه الخزان بكمية مساوية لعملية السحب، وهذا يعني ضرورة أن تتوفر مصادر مياه إضافية بديلة عن الخزان الجوفي، وليس الاستنزاف الجائر لمياه الخزان بعمليات التحلية، الأمر الذي يعيد للخزان الجوفي عافيته، كما ويجب توعية المواطنين بمخاطر الاستنزاف الجائر للمياه والذي يهدد المستقبل المائي في قطاع غزة

■ عمليات تحلية المياه ما لها و ما عليها

لا يخفى على أحد أهمية عمليات تحلية المياه في القطاع، نظراً لاعتماد المواطنين بشكل أساسي على هذه المياه في الاستهلاك اليومي، إلا أنه لا يجب التغاضي عن بعض المشكلات التي تحوم حولها، ومحاولة إيجاد الحلول البناءة والتي يتم من خلالها تفعيل هذه العملية بصورة أكثر أمناً ومراعاة للمشكلة المتأثرة للمياه في القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعادة النظر في مشروعات بعض شركات تحلية المياه حيث يفرض القانون نظاماً رقابياً على شركات تحلية المياه، وأن تكون جميعها مخصصة ومسجلة لدى سلطة المياه، إلا أنه وبسبب بعض السياسات الخاطئة التي نتجت عقب الانقسام الفلسطيني المؤسف كان هناك فقط من 40 إلى 45 شركة مخصصة، في حين أن هناك من 60 إلى 60 شركة أخرى غير مخصصة وما يشوب عمل هذه الشركات هو عدم التزامها بالمعايير الدولية للتحلية، وما ساعدها على ذلك هو ثقافة الناس حول مفهوم تحلية المياه السائدة لديهم والتي يعتبرونها مجرد عملية نزع للأملاح وليست معالجة للمياه، أما حول مشكلة تلوث



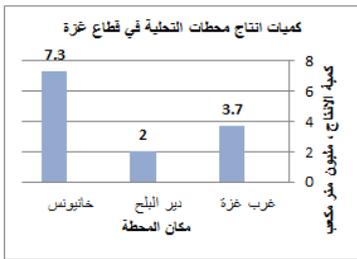
المياه الميكروبي فقد أجريت عدة دراسات على محطات التحلية وسيارات نقل المياه وخزانات توزيع المياه في المحطات التجارية وخزانات المياه في البيوت المنزلية، وقد أظهرت النتائج أن 20% من محطات التحلية ملوثة تلوث ميكروبيولوجي، ونسبة الملوثة من سيارات نقل المياه حوالي 35%، أيضاً فقد وجد أن حوالي 74% من العينات من خزانات توزيع المياه ملوثة ميكروبيولوجياً.

المياه والكهرباء

تعد تحلية المياه من التقنيات المستنزفة للكهرباء إذا ما قورنت بوضع الكهرباء الحالي في غزة، فقضية الطاقة تشكل عبئاً على كاهل محطات التحلية، حيث أن إجمالي تكاليف الكهرباء 60% من تكاليف تشغيل المحطة لذلك عند تقليصها إلى 40% فإن ذلك يعد عملية توفير ضخمة خاصة أننا نتحدث عن ملايين الأكواد المنتجة، وحيث أفادت بمصلحة مياه بلديات الساحل على أن الكفاءة الكهربائية لعمليات التحلية في محطات التحلية في قطاع غزة توابك التكنولوجيا العالمية فقد كانت تستهلك أول محطة تحلية والتي تم إنشاؤها في دير البلح في عام 2003 - 7 كيلو واط للمتر المكعب، ثم تطورت في عام 2011 إلى 4 كيلو واط، وهي نقلة نوعية خلال 8 سنوات. أما من ناحية الكفاءة الهيدروليكية لتحلية مياه البحر، فإن كل 100 كوب ماء بحر ينتج 45 كوب مياه محلاة صالحة للشرب و 55 كوب مرتفعة تركيز الاملاح وتعاد إلى البحر، بينما يختلف الأمر عند تحلية مياه الأبار الجوفية، حيث يقل تركيز الاملاح فكل 100 كوب يعطي 80 كوب مياه محلاة 20 كوب يتم ضخها في الخزان الجوفي.

جهود الوزارة في اطار مشاريع تحلية المياه

وقد اكد مصلحة مياه بلديات الساحل أن كل قطاع غزة مستهدف من مشاريع التحلية، أما في الخطة الطارئة فإن هناك مناطق محددة منها غرب غزة والمنطقة الوسطى والتي تعاني من مشكلة ملوحة المياه، ومناطق في رفح وخانيونس والتي تعاني من انخفاض الخزان الجوفي بشكل كبير، ولذلك في الوضع الطارئ فإنه يتوجب استهداف هذه المناطق لحين الانتهاء من انشاء المحطة الكبرى وذلك من خلال البدء بمشاريع توسعة لكل من:



✓ محطة غرب غزة بحيث تنتج 3.7 مليون متر مكعب في السنة.

محطة دير البلح بحيث تنتج 2 مليون متر مكعب في السنة.

محطة خانيونس بحيث تنتج 7.3 مليون متر مكعب في السنة.

المنظمات الدولية غير الحكومية :-

انتشرت المنظمات الدولية غير الحكومية في قطاع غزة وارتفع عددها إلى حوالي 85 منظمة وذلك بعد عدوان 2008-2009 وفتحت العديد منها فروعاً لها في قطاع غزة، وخاصة بعد مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في 2/مارس/2009 والذي خصص مبلغ 5.4 مليار \$ لعملية إعادة إعمار قطاع غزة، إلا أن الأموال المخصصة لم تصل بسبب استمرار حالة الانقسام وكذلك الحصار الذي لم يسمح بادخار المواد الاستراتيجية والخاصة بعمليات التشييد والبناء، الأمر الذي تم استثماره من العديد من المنظمات الدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة باتجاه تنفيذ مشاريع ذات طبيعة إغاثية وإنسانية، علماً بأن معظم المشاريع التي تم تنفيذها في تلك الفترة وبعدها لم تتم عبر التنسيق والشراكة مع المنظمات الأهلية ذات الخبرة والتجربة والمصداقية والتي لها علاقات وثيقة مع الفئات الاجتماعية المهمشة والضيقة وبسبب قربها من الميدان تستطيع تحديد أهم الأولويات والاحتياجات وبصورة أكثر دقة من غيرها.

بلورة المنظمات الدولية سواءً غير الحكومية والتابعة للأمم المتحدة آلية سميت بـ "Clusters" "العنقوديات"، وقامت كل منظمة منها بتأسيس واحدة من تلك "القطاعات" بشراكة محددة وأحياناً رمزية للمنظمات الأهلية العاملة في ذات القطاع، وكان أبرز القطاعات التي لها علاقة بالزراعة قطاع "الأمن الغذائي" وسبل العيش التي رأستها منظمة FAO، وكذلك قطاع المياه والبيئة "EWASH" والذي رأسته منظمة أوكسفام.

نحو خطة تنموية زراعية موحدة :-

عملت شبكة المنظمات الأهلية باتجاه تعديل آلية التنسيق مع المنظمات الدولية غير الحكومية والتي مثلها تجمع "Aida" وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة المنضوية في إطار

العنقوديات "Clusters" واقترحت أليات بناءة مبنية على الشراكة وذلك بهدف اعطاء نتائج افضل لعملية التمويل ولتعزير وتمكين المنظمات الأهلية كأحد مراكز منظمات المجتمع المدني . قام القطاع الزراعي بشبكة المنظمات الأهلية والذي يضم العديد من المنظمات الأهلية القاعدية العاملة بالمجال الزراعي بتنظيم عدة لقاءات وعقد ورش عمل وصياغة اوراق سياسات تهدف إلى تحديد اولويات واحتياجات العمل الزراعي من منظور العمل الأهلي إلا ان تلك المحاولات جوبهت بحالة الانقسام ، خاصة إذا ادركنا قيام وزارة الزراعة في غزة بصياغة خطة تنموية زراعية لمدة عشر سنوات 2010-2020 وقد تم اختصاصها بخطة متوسطة المدى لمدة 3 سنوات 2010-2013 ، كما قامت وزارة الزراعة بالضفة بصياغة خطة زراعية تنموية لمدة 3 سنوات أيضاً لذات الفترة والتي يمكن تجديدها ل 3 سنوات أخرى وبصورة متتالية.

تستند الخطتين إلى العديد من الامور المشتركة ابرزها التركيز على اهمية إعادة تأهيل التربة واستصلاح الأراضي وبناء وصيانة الحمامات الزراعية ، و برك مياه الامطار ، وتنمية مشاريع الثروة الحيوانية ، وتنفيذ مشاريع للمياه المعالجة التي يمكن إعادة استخدامها للري ، ومصائد للمياه والحصاد المائي وتنفيذ مشاريع زراعية تنموية لها علاقة بالثروة الحيوانية ، وتنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي وصياغة خطط لتحقيق زراعية تكاملية وغير تضاربية ، تحقق مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي على طريق الاستغناء عن الواردات الاسرائيلية ، إلى جانب العمل على تنفيذ معايير التصدير الاوروبي وكذلك العالمي "Eurogap, global gap" وذلك بهدف اعتماد منتجات ذات مقاييس ومواصفات عالمية للتصدير للسوق الاوروبي والعالم في اطار تشجيع عملية التصدير التي تعمل على زيادة الدخل وزيادة مساهمة الزراعة بالناتج القومي الاجمالي . ورغم الاشتركة بالعديد من النقاط في اطار خطتي وزارة الزراعة في كل من غزة والضفة ، إلا أنه لم يتم العمل على دمجهما في خطة واحدة ، إلا بعد قيام منظمة الفاو بصياغة خطة مشتركة وموحدة عبر تجميع عناصر الخطتين وعبر عقد ورشتي عمل واحدة في غزة والثانية بالضفة بهدف الاتفاق على النقاط المشتركة وقد لعب القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية دوراً بارزاً في هاتين الورشتين بهدف الوصول إلى خطة زراعية تنموية موحدة ومشتركة.

رغم وجود حالة من الانفراج النسبي بالفترة ما بين 2011-2013 فيما يتعلق بادخال البضائع ومستلزمات الانتاج وذلك بسبب فاعلية الاتفاق على الحدود المصرية الفلسطينية المشتركة في مدينة رفح ، الأمر الذي ساعد على ادخال العديد من السلع والمواد اللازمة لعمليات الانتاج الزراعية مثل " النايلون ، الحديد ، الاشتال ، الاسمدة ، برابيش المياه " ، إلا ان هذه المواد كان دخولها مؤقتاً ، حيث تم اتخاذ اجراءات قوية تجاه الاتفاق الامر الذي ادى إلى اغلاق معظمها وبالمقابل فإن ما كان يأتي عبر كرم ابو سالم " المعبر المشترك " الوحيد مع دولة الاحتلال لم يكن يكفي لتلبية الاحتياجات الزراعية القادرة على التصدي لآثار الحصار والعدوان ، كما استمر الحصار مفروضاً على القطاع خاصة فيما يتعلق بالتصدير الامر الذي ادى إلى خسائر كبيرة تجاه الانتاج التسويقي لبعض المحاصيل الهامة كالتوت

الأرضي والزهور والخضراوات والفواكه والأعشاب ، بما عمل على حرمان الاقتصاد الفلسطيني من ما قيمته 150-200 مليون دولار وهو المبلغ الذي كان يعود على الاقتصاد المحلي جراء عمليات التصدير الزراعي .

جاء عدوان نوفمبر /2012 ليعمق من الأزمة الاقتصادية وليساهم في تدمير مقومات الانتاج الحيواني عبر استهداف المساحات الزراعية والحمامات ومشاريع الثروة الحيوانية " الدواجن ، الارانب ، الاغنام ، الابقار " إلى جانب الاستمرار في منع المزارعين من الوصول إلى المنطقة محظورة الدخول وكذلك حرمان الصيادين من الصيد إلا لمساحة محدودة لا يتجاوز ال 6 اميال بحرية في احسن الاحوال .

عدوان 2014 وأثره على القطاع الزراعي :-

بدأ هذا العدوان في 7/8 وانتهى في 28/8 لعام 2014 ، اي استمر لمدة 51 يوماً قامت بها دولة الاحتلال بتدمير البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة وهدم آلاف المنازل بصورة جزئية وبصورة كاملة ، كما تم ضرب المصانع والورش ومحطات معالجة المياه ، ومحطة الكهرباء الوحيدة علماً بأنه استشهد حوالي 2200 شهيد وجرح حوالي 11 ألف جريح .

كان واضحاً استهداف القدرات الاقتصادية كسياسة منهجية احتلالية عدوانية ثابتة فقد استهدفت الاراضي المكشوفة " الحمامات الزراعية ، ومشاريع الثروة الحيوانية ، ومحطات تخزين وتعبئة الخضروات ، وقوارب الصيد، بما عمل على الحاق الخسائر الباهظة بالقطاع الزراعي ، والذي قهرته وزارة الزراعة 550 مليون \$ منها 350 مليون مشاريع الثروة النباتية، 220 مليون \$ مشاريع الثروة الحيوانية .

إن تحديد الخسائر المباشرة يترتب عليه وجود خسائر غير مباشرة أيضاً تتضمن عدم توفر الفرصة البديلة، كما تتضمن احتساب الفترة الزمنية الطويلة التي يريدها الاقتصاد الزراعي، لإعادة البناء والانتاج خاصة فيما يتعلق بمشاريع الثروة النباتية حيث يتم اعادة انتاج النباتات خاصة البعلبية مثل الزيتون والحمضيات ، وكذلك النباتات الموسمية والتي هي بحاجة إلى جهد كبير أيضاً من اجل اعادة تأهيل وتهيئة التربة التي استهدفت بالقنابل والاسلحة والمتفجرات ، بما سينعكس بالسلب على جودة وملاحية ونوعية التربة ، التي ستحوي في داخلها المخاطر الصحية والبيئية لآثار المتفجرات، ومخاطر وجود بعض القنابل والصواريخ التي لم تنفجر بما يهدد امن وسلامة المزارع، الأمر الذي يتطلب اجراء فحوصات دقيقة للتربة وضمان خلوها من السموم وكذلك البحث والتفتيش عن القنابل ومخلفات العدوان التي من المحتمل استمرارية وجود بعضها في بعض المناطق الزراعية أيضاً.

لقد لوحظ استهداف المناطق الحدودية ليس لاعتبارات امنية وفق ادعاءات الاحتلال ولكن لاعتبارات اقتصادية، خاصة إذا ادركنا ان تلك المناطق الحدودية "بيت حانون، بيت لاهيا، البريج، خزاعة، جحر الديك، الزنة، الشوكة ... إلخ" هي مناطق زراعية اساساً وتعتبر مناطق هامة جداً للانتاج الزراعي حيث تزود السكان والمستهلكين بالعديد من الخضروات والفواكه الضرورية ، كما تم استهداف مناطق المحررات أي مناطق المستوطنات السابقة بصورة مركزية ومنهجية لانها تحوي على مشاريع زراعية نباتية

وحبوانية، وكذلك بعض محطات تخزين الخضروات إلى جانب استهداف الصيادين، حيث أغلق البحر تماماً واستهدفمراً الصيادين وضرب عدة مرات كما تم ضرب وقصف عشرات قوارب الصيد كل ذلك في إطار استهداف وتخريب شبكات المياه والري التي قطعت اوصالها وكذلك عشـرات الابار ومئات البرك، ومواتير الكهرباء، والمناحل إلى جانب محطة الكهرباء الوحيدة العاملة بالقطاع والتي اثر انقطاعها على كافة مناحي الحياة ومن ضمنها المشاريع الزراعية.

مؤتمر اعادة الاعمار والقطاع الزراعي :-

نظم في القاهرة في 12 / اكتوبر / 2014 مؤتمر برعاية مصرية ونرويجية مشتركة تحت عنوان اعادة اعمار قطاع غزة .

قدمت السلطة خطة تتضمن تمويلها بمبلغ 4 مليار \$، علماً بأن حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العدوان بلغت حسب العديد من التقديرات حوالي 6 مليار \$.

تعهد المانحين بمبلغ 5.4 مليار \$ خصصت مبلغها لسد العجز في موازنة السلطة لثلاث سنوات قادمة 2016-2015-2017، وخصص النصف الآخر لعملية اعادة اعمار قطاع غزة أي مبلغ 2.7 مليار \$.

في إطار خطة السلطة التي قدمتها حكومة الوفاق الوطني التي تشكـلت في حزيران / 2014، والمحددة بمليار \$ تم تخصيص مبلغ 350 مليون \$ لدعم عملية اعادة اعمار القطاع الزراعي رغم ان حجم الخسائر به جراء العدوان وصلت إلى 550 مليون \$ حسب تقديرات وزارة الزراعة .

معيقات عملية الاعمار :-

إن عدم تفعل او تمكين حكومة الوفاق الوطني " أي استمرار حالة الانقسام " لعب دوراً سلبياً باتجاه اخفاق مشاريع التنمية والاعمار حيث استمرت المناكفات السياسية ولم تأخذ الحكومة دورها بسبب استمرار الخلافات حول ملفات رئيسية بين حركتي فتح وحماس وفي المقدمة من ذلك، المعابر، والموظفين، وآلية الاشراف على عملية اعادة الاعمار، إلى جانب آلية روبرت سيرري للرقابة على مواد البناء والمواد اللازمة لعمليات الاعمار والانتاج والتنمية.

آلية سيرري للرقابة :-

رفضت جميع القطاعات السياسية والاجتماعية آلية الرقابة التي سهلها ونسق لها ممثل الامم المتحدة بالأراضي الفلسطينية روبرت سيرري، بوصفها آلية مقبولة ومعيقة من حيث الرقابة والخضوع للاشتراطات السياسية و" الأمنية " الاسرائيلية عبر الفحص والكاميرات والتصوير، وتحديد جهات الاستلام والوصول وتسليم الاكياس الفارغة والتقدم بطلبات مسبقة ليتم الحصول على موافقة دوائر الاحتلال لكي تسمح بادخال مواد البناء ... إلخ .

لقد كان واضحاً ان هذه الآلية غير عملية كما اكدت منظمة اوكسفام فإنه إذا استمرت هذه الآلية فإن عملية الاعمار قد تستغرق أكثر من 20 عاماً، علماً بأن هذه الآلية حاطة بالكرامة وتعمل على مؤسسة وتشريع الحصار.

ويذكر ان وبعد مضي حوالي عام على العدوان فإننا لم نلمس ان هناك اي تقدم في عملية اعادة الاعمار سواء فيما يتعلق بالبيوت المدمرة او في باقي المكونات الاقتصادية وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة إلى جانب قطاع البيئة التحتية وشبكات المياه ومحطة الكهرباء.

لقد اكدت العديد من المنظمات الاهلية والحقوقية ومؤسسات القطاع الخاص والقوى السياسية، اهمية تشكيل هيئة وطنية مستقلة تشرف على عملية اعادة الاعمار تتكون من الوزارات ذات الصلة والمنظمات الاهلية والقطاع الخاص، بهدف اخراج عملية إعادة الاعمار من حالة التجاذبات السياسية ولصياغة سياسيات واولويات مبنية على المشاركة للقطاعات المتضررة " الاسكان، الصناعة، الزراعة، المنشآت، البنية التحتية... الخ".

وعليه فإن القطاع الزراعي بحاجة ماسة لهذه الهيئة التي من الممكن ان تتشكّل من خلالها لجان تخصصية تشمل كل قطاع على حدة وبالحوالة الزراعية ممكن ان تتكون اللجنة الفرعية من كل " وزارة الزراعة، المالية، التخطيط، الاقتصاد، المنظمات الاهلية والقاعدية العامة بالمجال الزراعي، ممثلي القطاع الخاص العامل بالمجال الزراعي ايضاً".

إن تشكيل الهيئة ولجان قطاعية منبثقة عنها على قاعدة لا مركزية وبلاسترشاد بالخطة الشاملة للاعمار بالوقت الذي سيعمل على وضع السياسات والتوجهات وتحديد ادوات التدخل واولوياتها، فإنه يجنب القطاعات التجاذبات السياسية، ويخلق علاقة اتصال مباشرة مع المانحين، الذين سيضطروا للالتزام بالخطة الوطنية والقطاعية وينفذوا البرامج والمشروعات عن طريقها ومن خلال المنظمات الاهلية العاملة في المجال المحدد الأمر الذي سيساهم في إزالة الحالة الراهنة التي تعمل بها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية على تجاوز عمل المنظمات الاهلية، حيث تنفذ المشاريع بصورة مباشرة، وتنافس على نفس مصادر التمويل، وبالتالي فإنها تحل محل المنظمات الأهلية بدلاً من تمكينها وتقويتها عبر تعزيز التنسيق والشراكة معها.

أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في عملية اعادة الاعمار:-

هناك العديد من التحديات الموضوعية التي هي بحاجة إلى وقت وجهد منهجي منظم بهدف تجاوزها وهناك معوقات ذاتية يمكن التغلب عليها عبر الإرادة وزيادة الاهتمام المشـترك وصياغة منظومة من المفاهيم المشتركة بين الشركاء العاملين في ذات المجال .

أ.التحديات الموضوعية :

والتي يمكن تحديدها بتحدي الاحتلال والحصار والعدوان ، حيث عملت تلك الآليات التي مارستها دولة الاحتلال على تدمير البنية التحتية الخاصة بالزراعة وخاصة الاراضي المكشوفة والحمامات الزراعية ومحطات معالجة المياه ، وشبكات الري ، والآبار ، والبرك ، وقوارب الصيد ، ومشاريع الدواجن، والأرانب ، والابقار، الاغنام ، وبعض المصانع الصغيرة التي تعمل على انتاج الحليب والالبان .

إن السيطرة على المنطقة محظورة الدخول بمساحة 300م² وترسيمها حدودياً مؤخراً بصورة غير مباشرة عبر شارع سمي " جكر " أي " تحدي " على مسافة 300م² من نقطة الحدود الرئيسية ، ادى إلى حرمان حوالي 20 الف مزارع من حق الوصول إلى تلك الاراضي التي تعتبر غنية وصالحة للزراعة ، كما ان استمرار حصار البحر واستهداف الصيادين وقوارب الصيد اثر سلباً هو الآخر على هذا القطاع الهام ، كل ذلك في ظل استمرارية محدودية التصدير إلا في اوقات موسمية محددة لاهداف إما دعائية تهدف إلى محولة ابراز ان دولة الاحتلال تقدم تسهيلات اقتصادية لسكان القطاع، أو بهدف خدمة شركات التصدير الاسرائيلية مثل "ميهادریم" غيرها.

وبالوقت الذي يلعب الحصار والعدوان دوراً كبيراً في اعاقه عملية الاعمار والتنمية والتطوير لدى القطاع الزراعي ، فإن الانقسام يلعب دوراً سلبياً أيضاً من خلال عدم بلورة سياسات موحدة إلى جانب الاستمرار في اهمال هذ القطاع الذي لم يرد له منذ تأسيس السلطة عام 94 إلى الآن أكثر من 1% سنوياً من الموازنة العامة، إضافة إلى غياب سياسة الحماية الاجتماعية والزراعية وعدم بلورة آليات جادة لتعويض المزارعين عن الخسائر الطبيعية وذلك رغم اصدار الرئيس عباس في يوليو/ 2013 قرار بقانون تم تسميته "درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية" إلا أنه لم يفعل في قطاع غزة .

وكتناج لحالة الانقسام برزت سياسات وتوجهت لدى كل من المنطقتين في غزة والضفة تختلف عن بعضهما البعض رغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في بداية حزيران / 2014.

لقد حاولت وزارة الزراعة بالقطاع صياغة سياسة تسمى " احلال الواردات " والتي تهدف إلى تشجيع المنتج الزراعي المحلي " الوطني " بهدف دعم تلك المنتجات والاستغناء تدريجياً عن ما تقوم به دولة الاحتلال بتصديره لنا ، حيث نجحت تلك السياسة في تشجيع زراعة " البطيخ ، الشامام ، الثوم ، البصل وغيره " مستغنيين وبصورة كبيرة عن الصادرات الاسرائيلية من ذات المحاصيل ، إلا ان المشكلة تكمن في غياب الوضوح والشفافية في ترسية العطاءات عبر الشركات التي تنفذ عمليات زراعية وانتاجية في" المحررات " أي المستوطنات السابقة والتي تم استثمارها للزراعة بما أسس لآليات

من السيطرة لدى بعض الشركات على تلك الاراضي المحاصيل واضر بصورة مباشرة او غير مباشرة بالمنتج الصغير الذي لا يستطيع والحالة هذه من منافسة الشركة الكبيرة ، مما سبب له الخسارة .

ب. التحديات الذاتية :-

وبالوقت الذي اضر الحصار والانقسام بالحالة الزراعية ، فإن استمرارية سيطرة المنظمات الدولية غير الحكومية وضعف آليات التنسيق والشراكة مع المنظمات الاهلية والقاعدية العاملة بالمجال الزراعي عبر آلية العنقوديات " Clusters التي تعمل على تحديد الاولويات من منظور تلك المنظمات الدولية وليس بالضرورة من منظور المنظمات القاعدية والأهلية ، قد ساهم في اضعاف قدرات المنظمات الأهلية بدلاً من تمكينها وتقويتها، علماً بأن المنظمات الاهلية والقاعدية يجب ان تحظى بأولوية كبيرة ، خاصة إذا قامت المنظمات الدولية بالانسحاب لأي سبب من الاسباب فإن المنظمات الأهلية والقاعدية وحدها هي الفادرة على توفير شبكة حماية اجتماعية وخدماتية وتنموية للمزارعين .

كان يفترض لمواجهة التحديات الموضوعية والذاتية قيام المنظمات الاهلية بتعزيز آليات التنسيق والشراكة بينها ، إلا انه لم يحدث تقدماً ملموساً على هذا الصعيد ، حيث بقى التنسيق موسمياً وضعيفاً وربما في مجال صياغة الرؤى الموحدة على المستوي النظري إلا أنه لم يرتق إلى درجة اعلا من التنسيق والشراكة العملية الضرورية بين هذه المنظمات .

ما زال هناك دوراً يجب ان تلعبه وزارة الزراعة من خلال زيادة دورها بالارشاد والرقابة وتحديد بطاقة تعريف للمزارع، وصياغة خطة تنموية بالشراكة مع المنظمات الاهلية والقاعدية بهدف تنويع انماط الانتاج ، وخلق التكامل ، ومحاكاة آليات السيطرة على السوق من قبل بعض الشركات والتجار ، وحماية المنتج الصغير، وتشجيع المشاريع الريادية الصغيرة ومتناهية الصغر ، ووضع معايير موضوعية لعمليات الاستفادة بعيداً عن الوساطة والعلاقات الفردية.

كما بات مطلوباً العمل على اسناد دور اكبر للمنظمات الاهلية عبر تقوية دورها بالعلاقة مع اوساط المانحين مثل المنظمات الدولية غير الحكومية او تلك التابعة للأمم المتحدة وذلك عبر تطوير آلية " Cluster وتشجيع عمليات الشراكة والتخطيط والتنفيذ عبر المنظمات الأهلية والقاعدية إلى جانب تحديد قائمة اولويات للمشاريع المراد تنفيذها في مجالات الزراعة ، المياه، البيئة، والسعي باتجاه اعتماد مناطق زراعية محددة لحمايتها من الزحف العمراني او الصناعي، إلى جانب سياسات وصناديق لتعويض واستنهاض المزارع وتعزيز ثقافة الزراعة والانتاج والتنمية بدلاً من ثقافة الكبونة والاتكالية.

إن نظرة على طبيعة المشاريع التي نفذت بعد العدوان يستنتج من خلالها غياب التكامل والتنسيق بين المنظمات سواء الدولية او المحلية ، إلى جانب غياب التكامل بالمشاريع نفسها وعدم خضوعها لخطة متكاملة توفر المقومات الرئيسية لاعادة التأهيل والتنمية ، الأمر الذي يتطلب استمرارية التنسيق بين المكونات العاملة بالمجال الزراعي " الوزارة ، المنظمات الدولية ، المنظمات الأهلية " وفق خطة تنموية او برامج محددة .

■ الفرص :-

هناك العديد من الفرص التي يمكن استثمارها لصالح القطاع الزراعي والتي يمكن ابرازها بالنقاط التالية :-

1.لقد اعتمدت خطة الاعدار والتي قدمت لمؤتمر المانحين مبلغ 350 مليون \$ لصالح القطاع الزراعي وهذا يتطلب السعي الجاد والضغط باتجاه ترجمة هذه التعهدات وتحويلها إلى التزامات .

2.اخفاق عملية اعادة الاعدار بسبب آلية الرقابة واستمرار حالة الانقسام ممكن ان يحفز المنظمات الأهلية لاعادة الضغط باتجاه المطلب الرامي إلى تشكيل هيئة مستقلة باعادة اعمار قطاع غزة ، كما يضغط باتجاه تشكيل هيئة وطنية فرعية لاعادة اعمار القطاع الزراعي .

3.وجود بعض التكررات الخاصة بتأسيس لجان واجسام تمثيلية او تنسيقية لتمثيل المزارعين وممارسة آليات من الضغط والتأثير لصالح حقوق المزارعين يمكن ان يشكل فرصة للسعي باتجاه تأسيس جسم نقابي موحد يدافع عن حقوق المزارعين خاصة إذا ادركنا ان العديد من المنظمات الاهلية لديها عضويات في ائتلافات وشبكات دولية .

4.إن عضوية بعض المنظمات الاهلية في العديد من الائتلافات والشبكات الدولية تشكل فرصة للتضامن وتبادل الخبرات المشترك بما يحفز على اعادة إثارة ملف الحصار بوصفه يشكل عقاباً جماعياً وصولاً لانهاؤه .

5.استمرارية العمل في اطار القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الاهلية يشكل فرصة بهدف زيادة التنسيق والتشبيك والشراكة على طريق بلورة الرؤى ، وتبادل الخبرات وتعزيز وتقوية القيم التضامنية المشتركة لمواجهة التدخلات الخارجية التي تحاول فرض اجندتها الانسانية على حساب الاجندة الوطنية والحقوقية والتنمية .

6.مازال الامل معلقة على امكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية ، الأمر الذي يشكل فرصة باتجاه وحدة المؤسسة الفلسطينية الواحدة واعتماد خطط تنموية ومالية موحدة تعمل على دمج القطاع الزراعي بين غزة والضفة وبصورة تكاملية .

7.هناك العديد من التصريحات لمسؤولين دوليين وكذلك العديد من التقارير التي تحذر من وقوع كارثة حقيقية سيعيشها القطاع جراء الاستمرار في سياسة الحصار ، وفشل عملية الاعدار ، الأمر الذي يشكل فرصة لاعادة تأصيل وتظهير الخطاب الراض للحصار وباتجاه انهاؤه والسماح لحرية الحركة للبضائع والافراد بما سيساهم في تعزيز عمليات التصدير الزراعي واعادة تأهيل هذا القطاع الهام ذو العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي وبحمارة الفقر والبطالة وبتعزيز الصمود الوطني .

الفرص :-

8. إن الحديث عن احتمالية وجود تهدئة وانهاء الحصار ووقف العمليات العسكرية والعدوانية الاحتلالية، سيشكل فرصة إذا ما توفرت الإرادة الدولية وتم تأسيس ميناء ومطار ومناطق تجارية وصناعية حرة، خارج اطار السيطرة الاحتلالية، الأمر الذي سيساهم في اعادة تنشيط المجالات الاقتصادية ومنها بطبيعة الحال القطاع الزراعي علماً بأن هذه الفرصة تنطوي على تهديد سياسي يكمن بمخاطر فصل القطاع عن الضفة واعتبار الأول كياناً مستقلاً خارج اطار القانون الدولي الذي يؤكد على أن الضفة الغربية بما في ذلك القدس والقطاع بوصفها اراضي تم احتلالها عام 67 يشكلوا وحدة سياسية وجغرافية قانونية واحدة.

أدوات التدخل :-

لا يمكن تحديد ادوات التدخل المطلوبة دون زيادة التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية والقاعدية العاملة بالمجال الزراعي، بهدف بلورة رؤية وتصور موحدة، ينبثق عنه سياسات تؤدي إلى تحديد ادوات التدخل المطلوبة بالاستناد إلى الاحتياجات والاولويات.

وعليه فقد باتت مطلباً زيادة درجة التنسيق بين المنظمات الاهلية لتعكس رؤية موحدة في اطار " قطاع الامن الغذائي " التي ترأسه منظمة الفاو وفي اطار العلاقة مع وزارة الزراعة وفي اطار العلاقة مع ائتلاف المنظمات الدولية غير الحكومية ". Aida

القطاع الزراعي بحاجة إلى تدخلات سريعة وعاجلة واخرى متوسطة وثالثة طويلة الامد وعليه فإن مشاريع إعادة تأهيل التربة، وصيانة وبناء الحمات الزراعية، والحدائق المنزلية والآبار والبرك وشبكات الري، وتوفير محطات لمعالجة المياه لاعادة استخدامها للزراعة، واعادة تاهيل مشاريع الثروة الحيوانية " الدواجن، الارانب، الابقار، الاغنام، المناحل ... إلخ " جميعها مشاريع ضرورية وتتطلب تدخلات عاجلة ومتوسطة، كما يحتاج القطاع الزراعي إلى خطط لاعادة تنميط الزراعة لخلق التكامل في سبيل تحقيق الامن الغذائي.

كما ان اعادة الاهتمام على المستوى المتوسط والطويل بالزراعات التصديرية بوصفها تعيد تنشيط العملية الاقتصادية وانعاش القطاع الزراعي، وزيادة الدخل الناتج عن عملية التصدير يعتبر هاماً وضرورياً، كل ذلك في اطار اهمية حصر الموارد وتحديد الاحتياجات، والاولويات على قاعدة تضمن العدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص وبناء القدرات الفنية والتقنية والابداعية في المجال الزراعي.

لقد باتت مطلباً العمل الجاد باتجاه تأسيس شبكات وهيئات وائتلافات مشكّلة من مزارعين رياديين يعملون عبر وسائل الضغط والتأثير وبلورة الحملات على قاعدة التنمية من اجل الحقوق المكفول بالقانون الاساسي وبالشرعة الدولية لحقوق الانسان، وبالعهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الوثائق الصادرة عن العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بالتنمية الزراعية والامن الغذائي .

لا يمكن تحقيق انجازات هامة لصالح المزارعين دون جسم او اجسام تعبر عنهم وعن حقوقهم وقطاعاتهم ومصالحهم عبر آليات الضغط الديمقراطي والسلمي وعلى قاعدة تنمية حقوقية وذلك بدلاً من آليات الاغاثة الانسانية والتدخلات الطارئة والمشاريع المؤقتة او غير المتكاملة التي لا تعمل إلا على إعادة إدارة الأزمة وليس علاجها جذرياً.

ما زال الحصار والانقسام يشكلان عقبتان رئيسيتان باتجاه اعادة الاعمار الأمر الذي يتطلب بذل جهداً اكبر لانهاؤهما إلى جانب بلورة هيئات وادوات ابداعية تعمل على تحييد القطاعات المختلفة ومنها الزراعة عن التجاذبات على طريق ليس فقط تأهيل واعادة بناء القطاع الزراعي المدمر ولكن باتجاه إعادة اعمارهِ وتنميته أيضاً .

استنتاجات وتوصيات :-

1. ضرورة استمرارية المناداة عبر آليات الضغط والتأثير وبالاستناد إلى الخطاب الحقوقي برفع الحصار والسماح بحرية الحركة للبضائع والأفراد، إلى جانب وقف العدوان والاعتداءات الاحتلالية المستمرة على المزارعين، بما يشمل مقاومة المنطقة محظورة الدخول وحصار البحر .
2. العمل وعبر الوسائل السلمية الضاغطة باتجاه انهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تستطيع توحيد الوزارات والمؤسسات بين الضفة والقطاع وتصيغ خطة تنموية مشتركة لتحقيق التكامل بين المنطقتين.
3. من الهام العمل على وقف التراجع بالقطاع الزراعي عبر خطط تنموية حقيقية تشـارك بها كافة الاطراف ذات العلاقة بالعملية الزراعية " وزارة، منظمات دولية، منظمات اهلية، منظمات قاعدية " .
4. ضرورة دفع صناعات القرار للاهتمام بالقطاع الزراعي في اطار عملية اعادة الاعمار، الأمر الذي يتطلب الضغط باتجاه الايفاء بالتعهدات الخاصة بالقطاع الزراعي، والناجمة عن مؤتمر إعادة الاعمار الذي عقد بالقاهرة بتاريخ 12/ اكتوبر/ 2014 وباللغة 350 مليون\$ خصصتها الدول المانحة لعملية اعادة اعمار القطاع الزراعي، والعمل على تشكيل فرق فرعية متخصصة ومنها بالمجال الزراعي للاشراف على عملية اعادة الاعمار والتنمية الزراعية في قطاع غزة .
5. ضرورة الاستمرار في تنفيذ المشاريع الطارئة ومتوسطة المدى على طريق تنمية المشاريع طويلة الامد التي تحقق الامن الغذائي والاستمرارية ضمن منهجية " التنمية من اجل الصمود " .
6. العمل على حماية المناطق الزراعية في مواجهة الزحف العمراني وعبر خطة تضمن عدم الاعتداء على الأراضي الزراعية ومن اجل توفير الحد الادنى من الامن الغذائي.
7. دعم سياسة احلال الواردات والمنتجات الزراعية المحلية شريطة ربط ذلك بسياسات عادلة بالسوق يتعد عن نهج الاحتكار والسيطرة على حساب المزارع الصغير.
8. ضرورة دعم مشاريع تعزز الانتاج وتعتمد على الذات مثل من المزارع المنتج إلى المزارع الفقير إلى جانب مشاريع التصنيع الزراعي كالألبان ومشتقاتها .

إعادة مد شبكات الري التي تم تقطيعه اثناء العدوان وصيانة وبناء العديد من الآبار والبرك التي تعرضت للقصف اثناء العدوان، إلى جانب محطات معالجة المياه،
 10. توفير مستلزمات الانتاج بدعم حكومي وبأسعار ميسرة لتشجيع المزارع للعودة للارض والاستمرار بالانتاج.
 11. الاستمرار في دعم المشاريع مثل استصلاح الاراضي، صيانة الحمات الزراعية والحدائق المنزلية ومشاريع الثروة الحيوانية.
 12. تنفيذ برامج لتعزيز صمود الصيادين وتشجيع استمرارية عملهم مثل صيانة القوارب ومدهم بالشباك والادوات الحديثة للصيد، وتنفيذ مشاريع تجريبية لها علاقة بالتخزين والتعليب تحضيراً للتصدير " إن توفرت الظروف " إضافة إلى مشاريع الاستزراع السمكي التي تحقق نجاحات جيدة في قطاع غزة .
 13. ضرورة تنفيذ المشاريع التكاملية وليست الجزئية وذلك عبر تعاون العديد من المؤسسات الدولية والمحلية لتحقيق عملية زراعية مستمرة ومستدامة ومتكاملة لدى المزارعين.
 14. العمل على تطوير آلية التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية عبر زيادة فاعلية دور المنظمات المحلية في القطاعات العنقودية " Clusters وكذلك تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية غير الحكومية تجمع ، Aida على قاعدة تعمل على تعزيز وتمكين المنظمات المحلية .
 15. ضرورة تعزيز التنسيق والشراكة بين المنظمات الاهلية ذاتها وذلك باتجاه بلورة رؤى وتصورات موحدة والدفع باتجاه بلورة آليات تضامنية وتكاملية بين المنظمات الأهلية ذاتها لتعطي النموذج بدلاً من المنافسة والمضاربة الضارة .

ملخص مختصر عن الوضع الحالي لقطاع غزة:

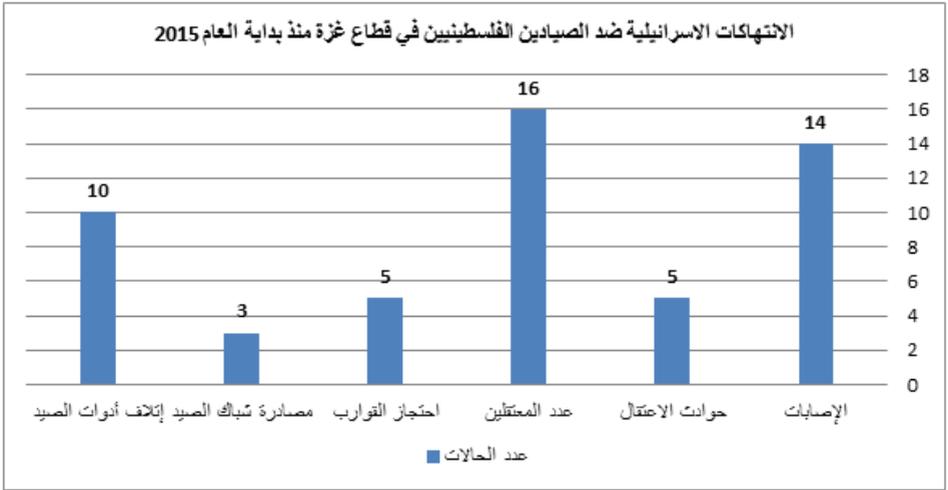
1. يونيو 2007، فرضت اسرائيل الحصار البري والبحري والجوي على قطاع غزة.
2. الحصار خفضت الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 60%.
3. قطاعا التصدير في غزة قد تأثر بشكلا كبير جدا وقطاع الزراعة تقلص بنسبة 35%، أما قطاعا الصناعة فقد تقلص بنسبة تصل إلى أكثر من 60%.
4. معدل البطالة في غزة خلال 2014 بلغ 43% في المتوسط وهو من أعلى المعدلات في العالم مقابل 18,7% في عام 2000 مع العلم أن البطالة بين الشباب تجاوزت 60%.
5. مقدار الأموال التي وصلت قطاع غزة لإعادة الإعمار أقل من 1 مليار دولار أمريكي من أصل 5,4 مليار دولار أمريكي.
6. 408 شاحنة محملة بالبضائع التجارية خرجت من غزة عن طريق اسرائيل في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2015، أي ما يقرب من خمسة أضعاف العدد مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 والتي كانت 83 شاحنة أما مقارنة بعام 2007 قبل فرض الحصار فهي لا تتعدى 7% حيث بلغ عدد الشاحنات 5451 شاحنة.

7.الخطر الكبير الذي يواجه المزارع الفلسطيني حين تواجهه في أرضه ضمن المنطقة محظورة الوصول (IARA) التي فرضها الجانب الاسرائيلي منع كثير من المزارعين من زراعة أرضهم والاستفادة منها حيث بلغت نسبة المزارعين المحرومين من الوصول إلى أرضهم في هذه المنطقة حوالي 18%.

8.المنطقة المسموح للصيادين الصيد بها هي أقل من ثلث المسافة المنصوص عليها في اتفاقية أوصلو عام 1993 (أقل من 6 أميال بحرية من أصل 20 ميل بحري) .

9.اعتقلت قوات الاحتلال البحرية 58 صياداً في المنطقة المسموح بها في عام 2014، كما اعتقلت 14 آخرين خلال الستة أشهر الأولى من عام 2015.

10.صارت قوات الاحتلال البحرية 27 قارب صيد للفلسطينيين وأتلفت 7 آخرين ضمن نطاق ال 6 أميال بحرية، خلال عام 2014 أما خلال الربع أشهر الأولى من عام 2015 فقد صارت قوات الاحتلال 5 مراكب، وأتلفت 10 آخرين.

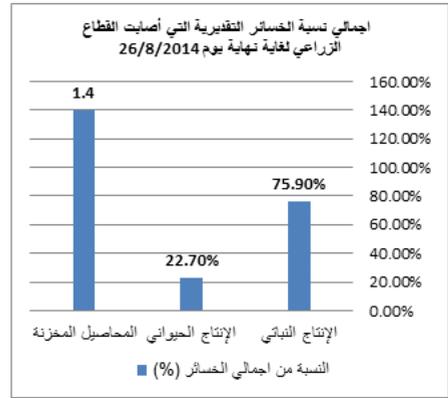
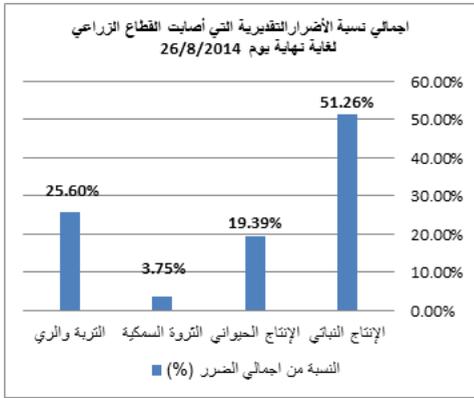


✓ يبلغ عدد الصيادين في قطاع غزة 3,500 صياد، إلا أنه 1,200 صياد فقط هم من يمارسون مهنة الصيد.

95% من الصيادين في غزة يتلقون معونات دولية.

57% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

تجاوزت التقديرات الأولية لقيمة الأضرار والخسائر للقطاع الزراعي 550 مليون دولار أمريكي منها 350 مليون دولار أضرار وخسائر مباشرة و200 مليون دولار خسائر غير مباشرة.



توزعت الأضرار والخسائر المباشرة على القطاعات الزراعية الفرعية بواقع 200.4 مليون دولار أضرار وخسائر الإنتاج النباتي، 70.8 مليون دولار أضرار وخسائر الإنتاج الحيواني، 68.2 مليون دولار أضرار قطاع التربة والمياه، 10 مليون دولار أضرار الثروة السمكية، كما قدرت خسائر المحاصيل المخزنة بـ 1.16 مليون دولار.

90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة بشكل جزئي يتم ضخها يوميا إلى البحر الأبيض المتوسط من غزة بسبب نقص الكهرباء وقطع الغيار لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

97% من المياه التي توزع عبر شبكات البلدية غير صالحة للاستهلاك الآدمي.



المساعدات الشعبية النرويجية - NPA



المركز العربي للتطوير الزراعي ACAD

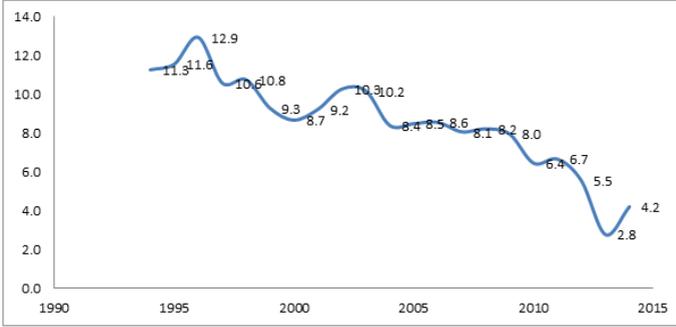
مشروع " نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين "

**ورقة عمل حول:
تقييم دور المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة في دعم القطاع
الزراعي بعد العدوان الأخير على قطاع غزة «برؤية اقتصادية»**

م . محمد الشطلي
نوفمبر ٢٠١٥

محاور ورقة العمل

1. أهمية القطاع الزراعي في فلسطين.
 2. أضرار القطاع الزراعي خلال عدوان 2014.
 3. مؤتمر المانحين بالقاهرة أكتوبر 2014.
 4. حجم التمويل المخصص لإعادة إعمار القطاع الزراعي .
- أهمية القطاع الزراعي في فلسطين
صمود وتنمية كلمتان تلخصان الدور والأهمية وتشكلان عنوانا للزراعة الفلسطينية خلال المرحلة الحالية والقادمة حيث شكلت الزراعة عبر العصور العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني ومكونا أساسيا من تراث وتاريخ الشعب الفلسطيني.
- تزايدت أهمية هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة من خلال الزيادة الكبيرة في موازنة وزارة الزراعة في خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011-2013 حيث فاقت الموازنات التطويرية الفعلية الـ 7% التي خصصت لها في موازنة خطة التنمية الفلسطينية الوطنية .
- الزراعة ليست نشاطا اقتصاديا ومصدر دخل فقط بل تعتبر مساهما رئيسا في :
1. حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان،
 2. تحقيق الأمن الغذائي،
 3. توفير فرص العمل لـ 11,5% من القوى العاملة،
 4. المساهمة بـ 2,4% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014،
 5. و بـ 21% من مجموع الصادرات،
 6. بالإضافة إلى إسهامها المباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لمتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى.



تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو 2,1 مليون دونم، ما نسبته 21% من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية. و 10% في قطاع غزة .

يضم القطاع الزراعي مجموعة كبيرة من القطاعات الفرعية والأنشطة المترابطة بين بعضها بدرجات مختلفة وهي:

1. الإنتاج النباتي بفروعه المختلفة من خضروات وفواكه ومحاصيل حقلية،
2. الإنتاج الحيواني والذي يضم الأغنام والماعز والأبقار والدواجن والنحل والأسماك بالإضافة إلى الغابات والمراعي والزهور،

التعليم الزراعي	الإعلاف
المشاتل	المبيدات
استصلاح الأراضي	الأسمدة، البذور
شق الطرق	مياه الري
الآليات الزراعية	مؤسسات التمويل

كما وتعتمد عدة قطاعات وأنشطة على الزراعة في أعمالها مثل:

التنقل	البيئة
التسويق	السياحة
التصنيع	العمل
الصادرات	

يشير أحد تقارير البنك الدولي عام 2009 حول المصادر المائية الفلسطينية إلى أن: رفع قيود الاحتلال وتوفير المياه الإضافية للزراعة سيؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% وسوف يوفر حوالي 110 ألف فرصة عمل إضافية

بحسب تقارير وزارة الزراعة الفلسطينية فأن قيمة الأضرار والخسائر التي أصابت القطاع الزراعي لعام 2014 بلغت 251 مليون دولار من جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة .

الأضرار والخسائر في القطاعات الزراعية المختلفة :

- الإنتاج النباتي بواقع 131 مليون دولار،
- والتربة والري تتجاوز 57 مليون دولار،
- والإنتاج الحيواني نحو 55 دولار،
- أما في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية فقد بلغت خسائره 8 مليون دولار.
- معظم الأضرار تركزت بالاستهداف المباشر للأراضي الزراعية كبساتين الحمضيات والزيتون والفاواكه الأخرى، وكذلك استهداف منشآت الإنتاج الحيواني كمزارع الدجاج والأبقار والأغنام وخلايا النحل وقوارب الصيادين.

ملخص تقدير الأضرار المباشرة التي لحقت بالقطاع الزراعي خلال عدوان ٢٠١٤					
المحافظة	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	الثروة السمكية	التربة والري	الإجمالي
الشمال	٢١٨٧٥٤٨٣	٨,١٦٥,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠	٨,١٥١,١٠٠	٣٨,٨٢١,٥٨٣
غزة	٢٤,٥٦٦,٩٥٠	٩,٤٢٣,١٥٠	٤,٣١٠,٠٠٠	٦,١٤٠,٢٥٠	٤٤,٤٤٠,٣٥٠
الوسطى	١٧,٢٨٠,٣٥٠	٨,١١١,٢٠٠	٧٨٥,٠٠٠	٥,٦٧٣,٩٥٠	٣١,٨٥٠,٥٠٠
خانونس	٣٨,٦٢٢,٣٨٣	١٤,٤٠٧,٢٢٥	١,٧٥٠,٠٠٠	٢٠,٤٦٨,٥٠٠	٧٥,٢٤٨,١٠٨
رفح	٢٩,٣١٦,١٥٠	١٤,٥٨٤,٦٧٥	٥٢٥,٠٠٠	١٦,٣٩٩,١٠٠	٦٠,٨٢٤,٩٢٥
الإجمالي	131,661,317	54,691,250	8,000,000	56,832,900	251,185,467
	52.42%	21.77%	3.18%	22.63%	

مصدر : تقرير وزراء الزراعة 2014

- بتاريخ 12 أكتوبر 2014 وعقب العدوان الأخير على قطاع غزة عقد مؤتمر المناخين لإعادة إعمار غزة برعاية جمهورية مصر العربية وحكومة النرويج والسلطة الوطنية الفلسطينية
- بلغ حجم التعهدات الدولية بـ 5 مليار دولار أمريكي لدولة فلسطين ، خصص منها 3,5 لصالح إعمار قطاع غزة.

• تم صرف 194 مليون \$ منها كمساعدات إنسانية خلال الحرب 2014.

مصدر :

August 2015, Detailed Needs Assessment (DNA) and Recovery Framework for Gaza • Reconstruction ,Ministerial Committee for the Reconstruction of Gaza.

بحسب تقرير لمكتب الشؤون الإنسانية أوتشا بتاريخ 15 نوفمبر 2015 :
 • فإن اجمالي قيمة ما هو مطلوب لتغطية احتياجات القطاعات المختلفة هو 705,288,765 دولار أمريكي ، تم دفع 336,818,974 دولار أمريكي بنسبة 47,7 % .
 • كانت نسبة التغطية لاحتياجات قطاع الأمن الغذائي 39% بقيمة 125,919,738 دولار أمريكي من أصل 324,430,436 دولار أمريكي .
 يعتبر القطاع الزراعي المكون الأساسي لقطاع الأمن الغذائي

	Original requirements USD A	Revised requirements USD B	Carry-over USD C	Funding USD D	Total resources available USD E=C+D	Unmet requirements B-E	% Covered E/B	Outstanding pledges F
Cluster Not Yet Specified	0	0	1,992,658	21,780,132	23,772,790	-23,772,790	0%	1,233,481
Coordination and Support Services	23,235,547	23,235,547	342,637	20,680,141	21,022,778	2,212,769	90%	0
Education	20,330,672	20,330,672	0	8,867,840	8,867,840	11,462,832	44%	0
Food Security	324,430,436	324,954,229	0	125,919,738	125,919,738	199,034,491	39%	116,293
Health and Nutrition	21,212,516	21,212,516	0	10,148,479	10,148,479	11,064,037	48%	0
Protection	51,935,541	51,935,541	0	33,462,087	33,462,087	18,473,454	64%	609,756
Shelter/ NFI	224,930,156	225,168,708	0	93,647,360	93,647,360	131,521,348	42%	0
WASH	39,213,897	39,213,897	0	19,977,902	19,977,902	19,235,995	51%	0
Grand Total:	705,288,765	706,051,110	2,335,295	334,483,679	336,818,974	369,232,136	47.7%	1,959,530

Source : Compiled by OCHA on the basis of information provided by donors and recipient organizations.

هناك مفارقة كبيرة بين حجم التمويل المطلوب لعام 2015 وبين السنوات الماضية وهذا يعزى الي عدة أمور:

- كبر حجم الخسائر التي تعرض لها قطاع غزة بعد العدوان الاخير.
- مبالغ بعض المؤسسات الدولية والمحلية في عملية تقدير الاحتياجات.
- انحراف مسار التمويل للدول المجاورة والأكثر احتياجا (سوريا، اليمن ، ليبيا ، مخيمات اللجوء الجديدة في لبنان والأردن).

أسباب تراجع الممولين لتمويل القطاع الزراعي:
اعتبار المانحين الزراعة قطاعاً مسـتتزماً للمياه وأن كفاءة وعائد الاستعمال للمياه في الزراعة لا يبرر دعمه، وأولوية تخصيص المياه للاستعمالات الأخرى وخاصة للشرب.
التوجه العام لدى المانحين في مرحلة معينة بتركيز الدعم خارج إطار مؤسسات السلطة وخاصة الجوانب ذات العلاقة المباشرة بالخدمات والدعم.
رغبة المانحين بتنفيذ المشاريع من خلال مؤسسات وسيطة (أمم متحدة، منظمات، غير حكومية أجنبية... الخ) والتي في العادة تتوخى تحقيق أولوياتها وتعظيم الفائدة العائدة عليها، وتجنب المشاريع التي تشكل بالنسبة لها مخاطرة أو صعوبة التنفيذ، أو أن أثارها الإعلامية والدعائية ليست سريعة.
الانقسام الفلسطيني خلال السنوات الماضية أتاح للمؤسسات الدولية والمانحين مساحة للتصرف بحرية في تحديد مسارات التمويل خارج نطاق السيطرة والرقابة من السلطة الوطنية.
ضعف التنسيق بين المؤسسات الدولية ومؤسسات السلطة في المجال الزراعي.

ورقة عمل حول:
حماية سبل عيش وتعزيز صمود صغار المزارعين في المنطقة مقيدة الوصول.

منظمة الاغاثة الاولية الدولية
Premiere Urgence International

غزة
2015/11/17

مقدمة عامة

لقد كانت الزراعة تقليد ثقافي أساسي هام لتحقيق الانتعاش الاقتصادي منذ العهد العثماني في فلسطين. ولقد شكلت اسر المزارعين جزءا من الحياة الفلسطينية لآلاف السنين. لا توفر الزراعة الاحتياجات الأساسية للمجتمعات مثل الغذاء وفرص العمل فقط، بل هي أيضا مصدر فخر والثقة بالنفس.

لقد تعرض القطاع الزراعي للتدمير العمد والتدريجي من قبل السياسة الاسرائيلية في قطاع غزة وعلى مدى العقود السبع الماضية. انتهجت السياسة الاسرائيلية نهجا واحدا " لا للاردهار ولا للتنمية ولكن بدون ازمة انسانية" في قطاع غزة.

المنطقة مقيدة الوصول " المنطقة العازلة" الزراعية

اود هنا ان اوضح تدخلات منظمة الاغاثة الدولية بالمنطقة العازلة او ما ندعوه اليوم بالمنطقة مقيدة الوصول.

اوجدت " المنطقة العازلة" في قطاع غزة مع توقيع اتفاقية اوسلو في العام 1993, حيث تم تحديد مسافة 50 متر على طول الحدود مع غزة كمنطقة محظورة على الفلسطينيين. ومنذ ذلك الوقت, أخذت اسرائيل بتوسيع هذه المنطقة في مناسبات عديدة, لتشمل 150 متر اثناء الانتفاضة الثانية في العام 2000, ثم اتسعت لتصبح 300 متر قبل العملية العسكرية الاسرائيلية " عامود السحاب" المعروفة بمعركة الفرقان في العام 2012. وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسان "اوتشا" تشكل " المنطقة العازلة" 17% من مساحة قطاع غزة الكلية, وكذلك 35% من المساحة الزراعية المتاحة للفلسطينيين والتي تعد غير آمنة للوصول وخاصة تلك الاكثر قربا من الحدود مع اسرائيل. وقسم مكتب تنسيق الشؤون الانسانية المنطقة الى درجتين من حيث الخطورة: "منطقة محظورة الوصول" حيث يعرض الفلسطينيون حياتهم للخطر في حال دخول المنطقة حيث يعتبرون في مرمى النيران الاسرائيلية " ضمن 500 متر من السياج", ومنطقة عالية الخطورة, حيث مازال يترتب على الوصول للمنطقة تبعات خطيرة على المزارعين, بسبب تدمير ممتلكاتهم وتجريف الاراضي والذي لازال يحدث بشكل دوري ومنتظم. تبقى هذه الاراضي تحت مراقبة مشددة من قبل اسرائيل من خلال استخدام الدوريات والمعدات العسكرية وكذلك مناطيد المراقبة وطائرات الاستطلاع. وكذلك تقوم القوات الاسرائيلية ببعض التوغلات الدورية في " المنطقة العازلة" قد تصل الى عدة مرات اسبوعيا.

وكانت إسرائيل قد فرضت الحصار الشامل على قطاع غزة منذ العام 2007, فقامت بتقييد حركة الناس والبضائع وكذلك الوصول للأرض والبحر. وقد واجهت غزة ثلاث حروب متتالية على مدار ست سنوات متتالية, مما اثر على جميع جوانب الحياة وادى إلى تقويض الحياة في قطاع غزة ككل. لقد ادت المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها سكان قطاع غزة الى جعل السكان اكثر عرضة وهشاشة بشكل او باخر, وقدزادت هذه الصعوبات من هشاشة بعض الفئات مثل الأسر التي ترأسها نساء, وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

تشكل الارض الزراعية في قطاع غزة ما مجمله 70 الف دونم أي 7000 هكتار زراعي, بينما تقدر منتجات القطاع الزراعي 300 الف طن سنويا على اقراب تقدير (مكتب تنسيق الشؤون الانسانية- 2007). قبل فرض الحصار, قدر عدد العاملين في القطاع الزراعي بـ 40 الف نسمة, يعملون على انتاج الغذاء لربع السكان حسب تقارير (منظمة الغذاء العالمي, منظمة الزراعة والغذاء, وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين- الانروا/ 2009).

وقد اعتبر "مركز رصد النزوح الداخلي-IDMC", ان الحصار وتقييد حرية حركة الناس والبضائع, وفرض القيود على الوصول للارض والبحر, هي بمثابة عقاب جماعي مفروض على المدنيين في الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كذلك فان المركز يعتبر استخدام القوة الغير المتناسبة والعقاب الجماعي هي ممارسات تعارض اتفاقية جنيف. كذلك اشارت منظمة الصليب الأحمر الدولية مراحة الى ان سياسة الاغلاق الإسرائيلية هي انتهاك لالتزاماتها بالقانون الانساني الدولي.

وحتى اليوم لا تزال " المنطقة مقيدة الوصول" غير محددة بطريقة واضحة ولا يزال المزارعون والساكنون يواجهون تحديات في الوصول لسبل عيشهم في تلك المنطقة.

المزارعون وتهديدات الحماية في المنطقة مقيدة الوصول:

- وصول مقيد للأراضي الزراعية وسبل العيش.
- تجدد الحروب والتوغلات.
- التحذير واطلاق الرصاص الحي.
- وصول مقيد لمصادر مياه البلدية وخدمات الصرف الصحي.
- وصول مقيد لمياه الشرب.
- الوصول المقيد لخدمات الصحة والتعليم (حيث معظم المؤسسات بعيدة عن المنطقة مقيدة الوصول).
- وفي الوقت ذاته ترتفع معدلات البطالة في المنطقة لأعلى مستوى وتصل إلى 60% حسب مصادر بلدية. وتقدر البطالة في المنطقة بحوالي 42% في الربع الثاني من العام 2015 بحسب مركز الإحصاء الفلسطيني.
- كذلك يشعر المزارعون في المنطقة مقيدة الوصول بالاهمال من قبل البلديات ويتطلعون لمزيد من التدخل من قبل وزارة الزراعة.

استراتيجيات التكيف:

- الزواج المبكر.
- التسرب المدرسي لدى الاطفال من سكان المنطقة مقيدة الوصول.
- الاعتماد على الانواع المختلفة للدعم الخارجي.
- الاعتماد على شبكات الضمان الاجتماعي وكذلك المساعدة من قبل الاقارب.
- اللجوء للاقتراض وتراكم الديون بهدف توفير الاحتياجات اليومية الاساسية.
- بيع الممتلكات مثل المجوهرات والارض وغيرها.
- هجرة الزراعة.
- تغيير انواع المحاصيل وزراعة محاصيل بعليية " تعتمد على الامطار " واكل تكلفة ولا تحتاج لرعاية كبيرة او مخاطرة مالية.
- عمالة الاطفال (ارسال الاطفال للعمل).
- ارسل الاطفال للتسول (خاصة في قرية الشوكة-رفح).
- ارسل النساء للعمل في البيوت (خاصة في قرية الشوكة-رفح).
- عدم دفع فواتير الخدمات (تلفون، كهرباء، مياه، وغيرها...).
- شراء " متبقيات " السوق منخفضة الجودة.
- شراء الطعام " بالدين " من السوق او السوبرماركت او طلب الغذاء من الاقارب او الاصدقاء.
- قصر وجبات الطعام على وجبة واحدة بجودة اقل.

تدخلات الفاعلين الاساسيين في القطاع الزراعي:

- يوجد الكثير من المؤسسات الغير حكومية المحلية والدولية التي تعمل في المنطقة مقيدة الوصول. ولكل شريك منهج مختلف في مساعدة المزارعين (نساء ورجال). وتتنوع هذه التدخلات ويمكن تلخيصها كما يلي:
- توفير مدخلات زراعية (شبكات ري، بذور، اشتال وغيرها).
- اعادة تأهيل اراضي زراعية، ودفينات زراعية ومزارع انتاج حيواني.
- توزيع المجترات الصغيرة (الارانب، الدجاج) والحيوانات الصغيرة.
- اعادة تأهيل اراضي زراعية.
- تدخلات نقدية/مالية.
- اعادة تأهيل ابار المياه.
- زراعة انواع جديدة من المحاصيل المعتمدة على ري الامطار مثل القمح.
- اعادة تأهيل وبناء برك الحصاد المائي/ الامطار.
- تدريب فني.
- توزيع اشجار فواكه. ان معظم هذه التدخلات تفتقر للتنسيق ويغيب عنها عنصر التكامل.

الخلاصة:

يعرب المزارعون في المنطقة مقيدة الوصول عن سعادتهم بالتدخلات المقدمة من المؤسسات الانسانية، ولكنهم لا يلمسون أي تغيير حقيقي على الارض. فحالما تنتهي الخدمة يبقى المزارعون بانتظار مؤسسة أخرى تعمل على مساعدتهم.

ان المشاكل الرئيسية للمزارعين هي ذات طبيعة حمائية: فهم يطمحون بالوصول الى مزارعهم دون التعرض لمضايقات باستمرار عن طريق التحذير او اطلاق النار الحي من قبل الاسرائيليين، او التوغلات او تدمير المزارع. وعليه فان المساعدات على المستوى الانساني هي غير كافية لبناء صمود المزارعين واستعادة القطاع الزراعي. ويتوجب على الفاعلين في القطاع الزراعي ان يعيدوا النظر في تدخلاتهم لدمج برامج الحماية والمناصرة من اجل اجراء تغييرات ملموسة فيما يتعلق بحقوق المزارعين في الوصول لسبل عيشهم.

ان التنسيق بين الفاعلين الرئيسيين هو قضية جوهرية من اجل تدخلات متسمة بالكفاءة والفاعلية. وبهذا الصدد، وعليه فان كل الفاعلين الرئيسيين يجب ان يعملوا تحت مظلة وزارة الزراعة وقطاع الامن الغذائي لبناء تنمية استراتيجية للمزارعين في المنطقة مقيدة الوصول.

توصيات:

أ- التخطيط الاستراتيجي

في حراسة بحثية حديثة، تم العمل عليها من قبل منظمة الاغاثة الاولية الدولية، وجدت الدراسة ان هناك غياب لخطة استراتيجية موحدة فيما يتعلق بالمنطقة مقيدة الوصول؛ فمعظم التدخلات متفرقة ولا تتبع أي خطة متكاملة تخدم التنمية المستدامة او تدعم صمود المجتمعات المتضررة كما ينبغي. وفي واقع الامر، وبعد حرب الواحد وخمسون يوماً، فقد طورت وزارة الزراعة خطة تنموية ثلاثية للمنطقة مقيدة الوصول للاعوام (2014-2016). الا ان هذه الخطة لم تنشر على حد كبير بين الفاعلين الرئيسيين.

فيما يلي بعض التوصيات التي تهدف لتأسيس خطة استراتيجية للتدخلات في المنطقة العزلة " المنطقة مقيدة الوصول " بالاعتماد على تحديد الفجوات:

1- هناك حاجة لرسم خرائط لتحديد أصحاب الشأن بما في ذلك المؤسسات المحلية والدولية، الحكومية منها وغير الحكومية والمؤسسات القاعدية المجتمعية، واللجان المحلية بهدف تحديد أدوارهم الحالية والمتوقعة منهم والوصول إلى الإطار المؤسسي الأمثل لتحقيق الخطة الاستراتيجية على المستوى الوطني.

2- وبناءً على "خرائط أصحاب الشأن"، سيكون من الضروري إنشاء لجنة وطنية للمنطقة مقيدة الوصول وينبغي أن تدمج جميع أصحاب الشأن مع المشاركة الفعالة من المجتمع المحلي. ستعمل اللجنة على التخطيط وتنفيذ التدخلات وكذلك مراقبة وتقييم الأنشطة المنفذة وتأثيرها. تعمل اللجنة كذلك على تجنيد الأموال للأنشطة المخطط لها ان امكن.

3- العمل على تحقيق تمثيل افضل للمجتمعات المحلية والجمعيات القاعدية لتمكينهم من المشاركة الفعالة في تحديد مشاكلهم واولوياتهم، واقتراح الحلول المناسبة في اطار تنسيقي افضل. سيعزز ذلك مبادئ الحكم الرشيد واستدامة الاثر للتدخلات.

ب- تدخلات مستدامة (دعم الصمود):

أظهرت الدراسة ان معظم التدخلات المنفذة في المنطقة مقيدة الوصول هي ذات طابع انساني تفقر للتنسيق والعدالة في التوزيع. ان ضعف التنسيق وغياب وجود خطة استراتيجية موحدة في المنطقة مقيدة الوصول تحد من الاثر الفعال المستدام للتدخلات المنفذة. اكدت نتائج الدراسة الحاجة الى المزيد من الجهود لتحديد مفضل لاحتياجات الفاعلين الاساسيين والتعامل مع خطة استراتيجية واحدة للبرامج المطلوبة بحيث تبني على خطة وزارة الزراعة الحالية. ان الجهود العشوائية الحالية لا تساعد في بناء صمود المجتمعات في المنطقة مقيدة الوصول. وتوجد حاجة ملحة للاستثمار اكثر في البنية التحتية لتقديم خدمات افضل للجمهور وكذلك لتساعد المزارعين في المنطقة لعمل أنشطة زراعية مربحة. ان هذه التوصيات تتسق مع ما جاء في خطة وزارة الزراعة (2014-2016) من اجل تطوير المنطقة مقيدة الوصول. وبناء على نتائج الدراسة فاننا نوصي بالبرامج التالية:

1- صيانة واعادة تأهيل المصادر الطبيعية.

1.1 مصادر المياه:

كما يتضح في الدراسة، فان المنطقة مقيدة الوصول تعاني من نقص شديد في مصادر المياه. على سبيل المثال فقد مرح سكان قرية الشوكة عن حاجتهم الى 20 بئر زراعي بينما لا يعمل منها سوى 4 ابار فقط. ويحد هذا قوتهم على زراعة اراضيهم وتوليد دخل لعائلاتهم. ان الانشطة الزراعية الغير مروية (البعلية) لاتدر سوى القليل من الدخل. هذا وكدت البلديات في كل من بيت لاهيا وقرية ام النصر ان محطات معالجة مياه الصرف الصحي تؤثر سلبا على جودة المياه الجوفية. وقد اضطرت البلديات لغلاق بعض الابار الزراعية حيث تتدنى جودة المياه في هذه الابار وقد تصبح مؤذية في حال الاستهلاك الادمي. وفي اطار هذا البرنامج ستكون التدخلات التالية مفيدة جدا:

- أ- تمديد خطوط مياه ناقلة من الاجزاء الغربية في قطاع غزة لنقل المياه للمناطق الشرقية. على سبيل المثال، تعاني منطقة الشوكة من نقص حاد للمياه لاغراض الري بينما تتوفر المياه العذبة في المناطق الغربية من محافظة رفح في منطقة المصباح على وجه التحديد.
- ب- اعادة بناء الابار المدمرة لزيادة توافر مياه الري للمزارعين. على سبيل المثال، يشكك في مزارعو بيت لاهيا ومناطق شرق غزة ان ابارهم قد دمرت ولم يعاد بنائها حتى الان.
- ت- بناء القدرات في مجال تطبيقات الحصاد المائي وتوفير الاصول اللازمة لتطوير البيات الحصاد المائي في المنطقة.

- ث- تصميم وتنفيذ البيات المحافظة على المياه مثل خزانات المياه العامة والسدود.
- ج- تعزيز توافر واستخدام مصادر المياه البديلة مثل استخدام المياه المعالجة لاغراض الزراعة. تقع معظم محطات معالجة المياه الحالية والمخططة بالقرب من المنطقة مقيدة الوصول. يمكن لذلك ان يتم من خلال تمديد نظام لتوصيل للمياه المعالجة، وادخال نظم زراعية مناسبة وبناء القدرات في مجال الاستخدام الآمن للمياه المعالجة.

1'2 مصادر الراضى:

تحتاج الراضى الزراعى للمحافظة عليها كذلك فى المنطقة مقيدة الوصول. ويشـتكي المزارعون بانهم لا يستطيعون الوصول الى اراضيهم بسهولة بسبب ضعف البنية التحتية من الطرق الزراعية. بالاضافة لذلك يشـتكي المزارعون من انخفاض خصوبة التربة كون الراضى الزراعى قد تم تدميرها لمرات عديدة وانها قد فقدت العناصر العضوية فى الطبقة السطحية للتربة. كذلك تعاني الراضى فى المنطقة مقيدة الوصول من انتشار الحشائش والاعشاب الضارة والتي تقلل من خصوبة التربة و انتاجها وربحيتها. وفى اطار هذا البرنامج ستكون التدخلات التالية مفيدة جدا:
أ- بناء وصيانة الطرق الزراعية لمساعدة المزارعين وتسهيل وصولهم لمزارعهم فى المنطقة مقيدة الوصول. كذلك يساعد فى تسويق افضل لمنتجاتهم والحصول على اسعار افضل.
ب- اعادة تأهيل الراضى من خلال تزويدهم بالسماد العضوي الذي يساعد على تحسين خصوبة التربة وبنيتها الفيزيائية.
ت- تطبيق ممارسات/مناهج الزراعة المستدامة " الزراعة المعمرة" التي تحسن من خصوبة التربة وتوافر مصادر المياه.
ان طبيعة المنطقة مقيدة الوصول تسمح بتطبيق الزراعة المعمرة حيث يمكن تعظيم تجميع المياه. مقيدة الوصول تسمح بتطبيق الزراعة المعمرة حيث يمكن تعظيم تجميع المياه.

2- استكشاف وادخال ممارسات زراعية مناسبة التي تساعد على توليد الدخل والربح وتعزز صمود المجتمعات:

اظهرت الدراسة ان قلة المصادر الطبيعية و فرض القيود على استخدام الراضى ادت الى التسبب فى اثار خطيرة على ربحية المزارع. وعليه فهناك حاجة لادخال انماط زراعية ونظام انتاج حيواني والتي تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر المحددة للانتاج والربحية. على سبيل المثال، زراعة اشجار الرمان ذات الحجم الصغير نسبيا والتي تحتمل المياه المالحة، وتزويد المزارعين بوحدات صغيرة للانتاج الحيواني من الانواع المحلية مثل الدجاج والاعنام. ان الربط بين المحصول النباتي والانتاج الحيواني سوف يعظم الفوائد ويسمح بتنوع الانتاج. وكذلك يساعد على تعزيز صمود المزارعين. توصي الدراسة كذلك بالعمل مع المزارعين لتحسين تسويق منتجاتهم من خلال تحسين جودة المنتج وادخال العلامات التجارية. يمثل التسويق التضامني منهجا جيدا لدعم صمود المزارعين فى المنطقة مقيدة الوصول مثل التجارة العادلة.

3- اعادة تأهيل وصيانة الخدمات الاجتماعية العامة فى المنطقة مقيدة الوصول.
اشارت الدراسة كذلك ان مجتمعات المنطقة مقيدة الوصول تعاني على عدة مستويات بما فى ذلك المزرعة والاسرة والبلدية. وكما ظهر فى النتائج، فان معظم سكان المنطقة مقيدة الوصول

يعانون من ضعف الخدمات الاجتماعية والعامة، مثل الكهرباء وامدادات المياه للمنازل، والتعليم ومراكز الرعاية الصحية ومراكز الشباب والمرأة. وعليه فان الدراسة توصي بأن على كل من المؤسسات المحلية والدولية بالاستثمار في اعادة تأهيل البنية التحتية الموجودة وبناء اخرى جديدة. وقد تشمل التدخلات في هذا الاطار كذلك بناء مدارس جديدة، مراكز الرعاية الصحية ومحطات تحلية المياه وخدمات اجتماعية اخرى.

4-تنوع مصادر الدخل:

ان تنوع مصادر الدخل هي واحدة من الاليات الفعالة لتعزيز الصمود. ان مجتمعات المنطقة مقيدة الوصول تعتمد بشكل اساسي على الدخل البسيط لمزارعهم وبرامج الدعم الغذائية الغير مستدامة. وتقرح الدراسة كذلك بناء القدرات تنوع مصادر الدخل لادخال الانشطة الغير زراعية. وقد يشمل هذا البرنامج مجموعة واسعة من الانشطة مثل:

4.1التحقق من جدوى وربحية الانشطة ذات القيمة المضافة للانشطة الزراعية القائمة والتي تتضمن بعض ممارسات ما بعد الحصاد والتصنيع الغذائي والتي يمكن ان تقوم بها النساء من خلال بناء قدرتهن في تصنيع منتجات المزرعة لزيادة دخلهن وتعزيز صمودهن.

4.2بناء قدرات الشباب في المنطقة مقيدة الوصول للعمل في أنشطة المزرعة وتوفير برامج تدريب مهني وحقائب التدريب المهني لهم.

4.3مساعدة المزارعين على البدء في أنشطة غير زراعية صغيرة مثل البقالة والنقل وتوفير خدمات اخرى لمجتمعات المنطقة مقيدة الوصول.

المناصرة و النهج القائم على الحقوق:

هناك حاجة كبيرة لبرامج المناصرة في قطاع غزة و خاصة لأولئك المتأثرين بسبب القيود المفروضة على الحركة و الوصول إلى سبل العيش. يجب ان يرتبط تدخل استئناف المزارعين لنشاطهم الزراعي ببرامج مناصرة مبنية على الحق في الوصول.

الرسائل الرئيسية

الاراضي المقيدة الوصول:

*عدم وجود تعريف واضح للمنطقة والقيود المفروضة واليات فرضها على المزارعين في المناطق مقيدة الوصول برا وبحرا ادنى إلى مخاوف انسانية و مخاوف تتعلق بالحماية. (IDMC)

*يجب على المانحين دعم مشاريع اكثر في مناطق ما بين 100وحتى 500 متر في المنطقة مقيدة الوصول من أجل تعزيز وجود الفلسطينيين وصمودهم

يجب على المانحين دعم مشاريع أكثر في مناطق ما بين 100 وحتى 500 متر في المنطقة مقيدة الوصول من أجل تعزيز وجود الفلسطينيين وصمودهم في المنطقة مقيدة الوصول وزيادة فرص وصولهم لسبل عيشهم.

يجب ان يحصل الفلسطينيون و على الاخص المزارعون في المنطقة المقيدة الوصول على تعويض مناسب لسبل عيشهم التي فقدوها او تم تدميرها.

من أجل تصميم حملة مناصرة فعالة , اقترحت الحراسة التالي:

- يجب ان يكون سكان التجمعات في المناطق مقيدة الوصول منظمين بشكل أفضل و ممثلين من خلال لجان محلية تمثل مناطقهم و احتياجاتهم و تصورهم للحلول . من جهة أخرى , يجب على المنظمات الغير حكومية ان تستثمر أكثر في انشاء أطر تمثل سكان المناطق الحدودية بشكل ديمقراطي و سليم.
- يجب أن يتم توضيح و تبيان التحديات و اجراءات التخفيف المحتملة التي تواجه المنطقة مقيدة الوصول بشكل صحيح باستخدام نهج تشاركي.
- يجب ان تكون حملات المناصرة مبرمجة بشكل جيد من خلال برامج واضحة الاهداف والنشاطات واليات التغيير.
- بناء قدرات الهيئات لتصميم و تنفيذ برامج مناصرة فعالة.

لتحسين أثر اعداد و نشر رسائل المناصرة , اقترحت الحراسة النقاط التالية:

- هناك حاجة لتضافر و تكامل الجهود الحكومية مع المنظمات غير الحكومية والتنسيق الكامل لتعريف و تحديد انتهاكات حقوق الإنسان و تصميم آلية موحدة للتقارير والأدوات اللازمة لتقديم تقرير عن الانتهاكات. كذلك يجب وصف مسـؤوليات آليات الإبلاغ جيدا بما في ذلك الأبعاد الأفقية والعمودية.
- الأهم ان يتم التحقق من البيانات بشكل مستقل وحيادي من الميدان وتجميعها بقاعدة بيانات موحدة.
- التسويق التضامني لمنتجات المناطق المقيدة الوصول يمكن ان يحقق دخل ملموس يساعد في تحسين سبل المعيشة و يدعم صمود المزارعين.
- اعتماد نهج اعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث الطبيعية او الكوارث من صنع الانسان.
- تطوير خطة مناصرة موحدة لدعم المنطقة مقيدة الوصول وخاصة القطاع الزراعي من قبل اصحاب المصلحة المختلفين.

علاقة المنظمات الاهلية الفلسطينية بوكالات التنمية الدولية ؟

شركاء لا أجراء !

أحمد الصوراني / باحث تنموي

ماجستير دراسات التنمية /معهد دراسات التنمية /جامعة ساسيكس -انجلترا

اولا :معالم هامة على طريق المنظمات الاهلية الفلسطينية

▶ تميزت البدايات الاولى للعمل الاهلي الفلسطيني في الثلث الاول من القرن العشرين بمنظومة فكرية وتنظيمية مجتمعية بسيطة نابعة من قيم وثقافة المجتمع الفلسطيني الذي كان في حالة مواجهة لسياسات الانتداب الفلسطيني وارهامات اعلان تأسيس دولة الاحتلال الاسرائيلي ، وكان من اهم معالمها : (محدودة الانتشار والتأثير الواسع- الاعتماد على الذات والامكانيات المحدودة - العمل الطوعي الاجتماعي - العفوية وضعف التنظيم - الانطلاق من مجموعة قيم ومبادئ لصيقة بثقافة وتراث وتاريخ المجتمع - ضعف التأثيرات الخارجية بحكم غياب الية التمويل الخارجي- التفاعل مع الروح الوطنية والمقاومة والثورات والانتفاضات الشعبية)

▶ إستمرت الحركة البطيئة لتلك المنظمات واللجان والنقابات الشعبية التطوعية بهذه الوتيرة مترافقة مع تصاعد سياسات الاحتلال الاسرائيلي التوسعية وصولا الى فترة احتلال الضفة والقطاع في العام 1967 ، حيث نالت الاحتضان والدعم السياسي الشعبي والوطني، متخذة اشكالا ووسائل مؤسسية غالبا ما تميزت بالسرية او شبه السرية واحيانا الشكل المؤسسي والمهني العلني محدود الترخيص او حتى القبول من قبل سلطات الاحتلال

▶ وصولا الى العام 1987 حيث انطلقت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الاولى التي وصفها علماء الاجتماع كأحد اهم نماذج الحركات الاجتماعية العالمية في القرن العشرين، اخذة اشكالا ووسائل مجتمعية ومؤسسية ذات طابع مجتمعي وشعبي عفوي مستبقة بذلك الكثير من الحسابات والتوقعات السياسية التقليدية محليا وعربيا

▶ في النصف الاول للانتفاضة الفلسطينية بدأت تتشكل العديد من الاطر واللجان والاشكال المؤسسية بتسهيل ودعم من مختلف القوى السياسية الفلسطينية (الوطنية والاسلامية)، وقد امتدت تلك التجربة المجتمعية والشعبية الناجحة لتصل تقريبا جميع مناحي الحياة وقطاعات العمل المهني والخدمي التضامني على امتداد الوطن الفلسطيني ، وتميزت تلك الحركة المؤسسية المجتمعية بالاتي :

▶ المشاركة المجتمعية الحقيقية -روح العمل الجماعي التطوعي- الاندفاع بروح القيم والمبادئ المجتمعية المستمدة من ثقافة وقيم وتاريخ المجتمع الفلسطيني - التأثير والتفاعل المجتمعي - رغم العمل شبه السري الا انها تميزت بالشفافية والمحاسبة القائمة على القيم المجتمعية

والوطنية - الثقة العالية بينها وبين فئات المجتمع المختلفة - انتهاج مبدأ الاعتماد على الذات واستغلال الموارد المتاحة على قلتها وندرتها - تعزيز نهج وممارسات الاقتصاد المقاوم في ظل الحصار ومنع التجوال - الحضور القوي لفئات المجتمع خصوصا المرأة والشباب والاطفال والعمال والموظفين والمهنيين المختصين - الانفتاح والتفاعل والتواصل مع العديد من الحركات والمؤسسات والجمعيات العربية والاقليمية والعالمية التضامنية والصديقة.

▶ خلال النصف الثاني من الانتفاضة الفلسطينية تميز عمل تلك « الانوية» لمنظمات العمل الاهلي او ما عرف «بالمنظمات غير الحكومية» ولاحقا «بمنظمات المجتمع المدني» بالانفتاح الشديد واحيانا الشراكة امام موجات التمويل «التموي و الاغاثة» الغربية والعالمية ولاحقا العربية مما شكل تدشين مرحلة جديدة وفارقة في مسيرة تطورها المؤسسي وتمدها الراسي والذي كان احيانا على حساب تاثيرها الافقي والنوعي في المجتمع الفلسطيني .

▶ في اوائل سنوات التسعينيات ومع قدوم السلطة الفلسطينية في اطار اتفاقيات اوسلو واتفاق باريس الاقتصادي والمستمدة من روح سياسات البنك الدولي والمنظومة الفكرية الليبرالية الاقتصادية والعولمة، بدأت علاقات التعاون الرسمي المماس تشق طريقها عبر ترسيم وترخيص وتشجيع انشاء المئات بل الاف المنظمات الاهلية والتي بدأت بالانتشار السريع والمرحب به من قبل وكالات التنمية العالمية ، التي طرحت بدورها سيلا متدفقا من نهوج وادوات ومفاهيم سوق التنمية العالمي او كما عرفه بعض علماء الاجتماع والتنمية « فح التنمية» ، وغالبا ما تم التعامل مع تلك النهوج والمفاهيم والادوات على علاتها (دون تحليل او مراجعة).

▶ في النصف الاول للانتفاضة الفلسطينية بدأت تتشكل العديد من الاطر واللجان والاشكال المؤسسية بتسهيل ودعم من مختلف القوى السياسية الفلسطينية (الوطنية والاسلامية). وقد امتدت تلك التجربة المجتمعية والشعبية الناجحة لتصل تقريبا جميع مناحي الحياة وقطاعات العمل المهني والخدمي التضامني على امتداد الوطن الفلسطيني ، وتميزت تلك الحركة المؤسسية المجتمعية بالاتي :

كانت ومازالت «التنمية» كمنظومة فكرية ليبرالية بمفاهيمها ونهجها وادواتها وممارساتها المختلفة تشكل المساحة الارب لسجلات ومبادرات ونجاحات واخفاقات وتناقضات منظمات التنمية المحلية والعالمية من ناحية، كما كانت ايضا الفضاء الالهام لمساحات واشكال ومستويات علاقات القوة والنفوذ والتأثير والسيطرة من ناحية اخرى (جون جافينتا)، البعض وصفها بحركة الاستشراق الجديد ، أي الدراسة العميقة لمجتمعات الشرق (ادوارد سعيد)، والبعض الاخر وصفها بالاستعمار الجديد او وصفها «تهكما» بالسياحة التنموية لمنظمات الشمال في دول الجنوب ، او انها «اي التنمية» اضحت في نهاية المطاف عملية تفتقر الى الاطار القيمي والاخلاقي والحقوقية الذي ينظم ويحرك مساراتها (روربت تشامبرز)، والبعض الاخر وصفها بانها حالة الترام انساني وتنموي من دول الشمال الغنية نحو دول الجنو

▶ كانت ومزالت «التنمية» كمنظومة فكرية ليبرالية بمفاهيمها ونهوجها وادواتها وممارساتها المختلفة تشكل المساحة الارحب لسجلات ومبادرات ونجاحات واخفاقات وتناقضات منظمات التنمية المحلية والعالمية من ناحية، كما كانت ايضا الفضاء الالهام لمساحات واشكال ومستويات علاقات القوة والنفوذ والتأثير والسيطرة من ناحية اخرى (جون جافينتا)، البعض وصفها بحركة الاستشراق الجديد، أي الدراسة العميقة لمجتمعات الشرق (ادوارد سعيد)، والبعض الاخر وصفها بالاستعمار الجديد او وصفها «تهكما» بالسياسة التنموية لمنظمات الشمال في دول الجنوب، او انها «أي التنمية» اضحت في نهاية المطاف عملية تفتقر الى الاطار القيمي والاخلاقي والحقوقى الذي ينظم ويحرك مساراتها (روبرت تشامبرز)، والبعض الاخر وصفها بانها حالة التزام انساني وتنموي من دول الشمال الغنية نحو دول الجنوب الفقيرة بدوافع واهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية او سياسة (البنك الدولي ومنظمات الامم المتحدة).

▶ اشارت العديد من دراسات واوراق عمل قدمت في مؤتمرات وايام دراسية عالمية، خصوصا في معهد دراسات التنمية بجامعة ساكس البريطانية 2008-2010، انه ان الاوان لمراجعة وتقييم مجمل المنظومة الفكرية للتنمية الدولية، Development Paradigm بنهوجها واهدافها الالفية المتعددة وسيول تقاريرها، باعتبار ان بنك اهداف التنمية الدولية تجاه دول الجنوب الفقيرة ادى غالبا الى نتائج عكسية و ضارة مثل: تكريس حالة الاعتمادية والاتكالية في المجتمعات والدول المستهدفة، وتراجع مبادرات الابتكار والابداع التنموي المحلي وانتشار الفساد وضعف اسس الحكم الرشيد، وهشاشة وضعف تأثير منظمات المجتمع المدني، وزيادة حدة الفقر واللامن الغذائي وانتشار الامراض والابوئة وتراجع النمو الاقتصادي واستمرار التمادي في انتهاك حقوق الانسان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي وتفاقم ازمت الهجرة واللاجئين والنزاعات والحروب الممتدة وتردي اوضاع المرأة والاطفال، وتدهور اوضاع البيئة والمياه، الى جانب ضعف وهشاشة الشراكة المؤسسية والتنموية الحقيقية والفاعلة فيما بين منظمات الشمال والجنوب.... الخ!!!

▶ هذا التحليل النقدي السريع لا بد وان يدفعنا كمنظمات اهلية محلية ومنظمات ووكالات تنمية واثاثة دولية عاملة في فلسطين الى اجراء مدى اهمية تحليل ومراجعة طبيعة وشكل العلاقة فيما بين الجميع (علاقة تمويل- تنسيق واتصال - علاقة تعاون، ام علاقة شراكة تنموية ومؤسسية حقيقية من شأنها ان تفتح وتعزز المشراكة والملكية والمسؤولية المجتمعية وتعزز صوت المجتمعات المحلية/صوت المواطنين الفلسطيني؟!)

وهنا من الضروري التمييز فيما بين المنظمات الدولية من حيث طبيعة اهدافها واجنداتها وبرامج تدخلها خصوصا تلك التي مازالت تدفعها قضايا واهداف ذات بعد تضامني وتنموي حقيقي والتي لم يرغب عنها حقيقة ان الشعب الفلسطيني مازال شعبا يرزح تحت نير الاحتلال ويعاني شتى انواع القهر والظلم والحصار والاعلاق وتضييق الخناق، وانه شعب لا ينتظر تقديم المساعدات الغذائية الطارئة والانعاشية (المحبطة والمهبطة لعزيمة وكرامة الانسان) بل ينتظر مساعدة فاعلة وضغط

► حقيقي لنيل كرامته وحقوقه المشروعة، ينتظر من يقول لا لسياسات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي... لا... يتبعها افعال وتغيير ايجابي على الارض وليس اقوالا وتقارير ومناشـدات وضغوطات خجولة... لا... نابعة من نهج تنموي انعتاقي سيادي يعزز الاعتماد على الذات ويحترم القدرات والمصادر والثقافة المحلية، يحترم حقوق وكرامة الانسان، ويتعامل مع المواطن الفلسطيني باعتباره الهدف والوسيلة لعملية التنمية، ويستجيب لإرادة المجتمع المحلي في تعزيز دوره المجتمعي والمؤسسي في قيادة عملية التنمية والتغيير الايجابي، نهج يحترم هذا الدور الريادي ولا يتعامل مع المجتمع ومؤسساته كأدوات تنفيذ ميكانيكية او وكلاء بالباطن لتنفيذ مئات المشاريع والبرامج سنويا.

► وهنا تأتي هذه الاسئلة التي لامناص من طرحها وبصوت عال: أي نهج تنموي (مؤسسي ومجتمعي) نحتاج ان نعمل من اجله في فلسطين؟! وما هو شكل العلاقة التي نريد مع مختلف اطراف مؤسسات ووكالات الاغاثة والتنمية والتمويل العالمية؟ وهل نمتلك خارطة تحليلية للاعبين والادوار وعلاقات القوة والتأثير في فضاء العمل التنموي الفلسطيني؟! ... هل يمكننا التأثير في سياسات التمويل الخارجي بما يخدم مسار التنمية الفلسطينية كما نراه نحن؟! وفي حال توقفت او تراجعت عجلة التمويل الغربي لأي سبب من الاسباب هل نحن قادرون على تطوير وايجاد البدائل؟!

► سبل تعزيز علاقات الشراكة وتعاون التنمية بين المنظمات الاهلية الفلسطينية ومنظمات التنمية الاقليمية والدولية

◀ **اولا** وفلسطينيا هناك حاجة ماسة لتوفر بيئة منسجمة ومتوافقة للعمل التنموي المؤسسي، احد اهم تعبيراتها تبلور خطة استراتيجية وطنية متكاملة وموحدة للتنمية يشارك فيها جميع الجهات الفاعلة (دون اقصاء او استثناء احد) في عملية التنمية وينطلق منها وعلى اساسها جميع المنظمات المحلية والدولية.

◀ **ثانيا** وعلى صعيد المنظمات الدولية: ضرورة ان تنطلق هي الاخرى من خطة ورؤية تنموية ومؤسسية متكاملة تنسجم وواقع وتطلعات المجتمع الفلسطيني، مع ضرورة احترام ومراعاة اتاحة المساحة الكافية للمشاركة الفاعلة والحقيقية من قبل المجتمع المحلي ومؤسساته خصوصا في تخطيط ورقابة وتقييم مجمل التدخلات.

► تمهيد الطريق لتعزيز علاقات الشراكة المؤسسية والتنموية القائمة على الاحترام المتبادل، وضوح الادوار والاهداف، والصياغة المشتركة لمجموعة من القيم والمبادئ الناظمة والموجهة لتلك الشراكة والالتزام بها عند تنفيذ مختلف التدخلات.

► اهمية وضرة الخروج معا من حالة اللاتباس والارتباك حول أي نهج تنموي مطلوب لفلسطين (اغاثة وطوارى) ام تنمية سيادية انعتاقيه تقوم على الحقوق والكرامة؟!)

► ضرورة ان تتعامل المنظمات الدولية مع المنظمات الاهلية الفلسطينية باعتبارها منظمات شريكة وليس فقط اداة ووسيلة لتنفيذ مشاريعها، وذلك من خلال اشراكها في عمليات تخطيط ورقابة وتقييم تدخلاتها المختلفة بشكل حقيقي وفاعل.

- ▶ أهمية اعتماد النهج والدور التنموي التساهلي، الداعم والمساند والمساعد للمنظمات الفلسطينية المحلية وليس الدور البديل الاقصادي؟!.
- ▶ هناك حاجة لفتح نقاش لمراجعة وتقييم الدور البديل التي تقوم به الكثير من المنظمات الدولية والمتمثل في التنفيذ المباشر للمشاريع والانشطة ودراسة انعكاسات هذا الدور على المنظمات المحلية واضرار العديد منها بلعب دور المؤسسة الاجيرة وليست الشريكة .
- ▶ معلوم انه في قطاع غزة وحده يعمل ما لا يقل عن 80 مؤسسة دولية واقليمية بالمقابل الكثير من المؤسسات المحلية معرضة ومهددة بإغلاق ابوابها وتسريح العاملين فيها .
- ▶ المبادرة بدراسة وتقييم اوضاع المصادر البشرية المؤهلة والمربة ودراسة ظاهرة استقطاب الكوادر المهنية المحلية من قبل المنظمات الدولية بالمقابل ترك فراغات كادريه مهنية في المؤسسات المحلية لعدم مقرة الاخيرة على توفير بيئة عمل «مغرية» ، هناك حاجة لاستغلال هذه الكوادر بالشكل الامثل لصالح التدخلات التنموية المشتركة وبناء مؤسسات محلية مهنية .
- ▶ هناك حاجة ايضا لمناقشة حالة التنافس على مصادر التمويل بين المنظمات الدولية والمحلية ، حيث ان واقع الحال يشير بوضوح ان المنظمات الدولية غالبا ما تكون القناة المفضلة لصناديق التمويل الدولية ، وبالتالي تعريض المؤسسات المحلية المجتمعية لحالة من الرتباك والانكشاف او التهديد الحقيقي بإيقاف خدماتها وبالتالي اضعاف قوتها وتأثيرها المجتمعي لصالح قوة وتأثير المنظمات الدولية .
- بحسابات التكلفة والعائد والاثر البعيد ، بات من الهام احداث توازنات فيما بين المؤسسات المحلية والدولية عند تنفيذ المشاريع خصوصا فيما يتعلق بالتكاليف الادارية والتشغيلية وغيرها ، وبالتالي الحاجة ملحة للتخفيف من حدة الاستنزاف الهائل للمصاريف التشغيلية والادارية في الكثير من المنظمات الدولية وبعض المؤسسات المحلية والتي يتحمل اعبائها (المعنوية والمادية) المواطن الفلسطيني .
- ▶ ضرورة تفادي الانزلاق نحو وضع برامج وتدخلات او حملات ضغط ومناصرة منفصلة وغير مترابطة مؤسسيا ومجتمعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، بمعنى اخر تفادي تكريس شكل التعامل مع تلك المنطقتين ككيانين منفصلين . وبالتالي هناك حاجة لوضع برامج وتدخلات ذات طابع مؤسسي ومجتمعي وحدوي (مثال المنطقة العازلة في غزة والجدار العازل في الضفة ومناطق -الارض والمياه) ، مع ضرورة مناقشة جدوى نهج سبل العيش البديلة ، المطروح دوليا؟!.
- ▶ العمل المشترك للحد من ظاهرة التمويل المشروط وفتح نقاش تحاوري جدي لمراجعة وتقييم هذه الحالة وتفادي انعكاساتها السلبية على شكل وطبيعة التعاون والشراكات المحتملة ودراسة فرص التمويل البديلة والمتاحة عربيا واقليميا وعالميا.
- ▶ أهمية تبني خطط واستراتيجيات واضحة وصريحة للخطط والمناصرة الفاعلة تجاه المصالح والمقررات والحقوق الوطنية والسيادية الفلسطينية المشروعة وعدم اعتبار ذلك شانا سياسيا خارج الاجندة التنموية والانسانية؟! (اقحام السياسة سياسة...كما ان سحب السياسة سياسه)

- ▶ من المعروف جيداً ان الشراكة القوية تقوم على علاقات قوة متوازنة قابلة للتكامل والتقاطع لتحقيق اهداف معينة ، مما يتطلب من المؤسسات المحلية ضرورة الانتباه الى اهمية تحليل وادراك وحصر عناصر ومصادر قوتها المؤسسية والمجتمعية والحقوقية مما سيسهل بالضرورة أي فرص تعاون او شراكات حقيقية محتملة مع نظيراتها من المنظمات الدولية .
- ▶ المبادرة الدائمة والمستمرة لاجاد وتعزيز مساحات واليات النقاش والحوار التفاعلي الصريح والمباشر للخروج بتقييمات وتقديرات صحيحة وحروس مستفادة .

الليات المقترحة لتعزيز علاقات التعاون والشراكة

- ▶ تشكيل مجموعة عمل مركزة لاستمرار النقاش والتحاور التفاعلي وبمشاركة فاعلة من المؤسسات الحكومية.
- ▶ المبادرة بعمل دراسات وتقدير اوضاع تشاركية على المستويين المؤسسي والمجتمعي.
- ▶ تصميم وتخطيط برامج ومشاريع تدخل مشتركة تأخذ بالحسبان حصر واستخدام المصادر والموارد المتاحة والسعي المشترك لتمويلها.
- ▶ الاستخدام والتوظيف الامثل لأليات التنسيق القائمة لدى كل من المنظمات المحلية والدولية واجاد وتطوير الرابط التفاعلي فيما بينهما لتفادي المشاركة الشكلية والرمزية .
- ▶ تعزيز فعالية ودور الاطر التنسيقية وشبكات المنظمات الاهلية الفلسطينية .
- ▶ عقد ورش العمل التشاركية والمؤتمرات التفاعلية وبمشاركة فاعلة للمؤسسات الحكومية .
- ▶ الخروج بخارطة طريق لنهج وطرق الشراكة واليات تعاون التنمية .
- ▶ التبادل الحر والشفاف للمعلومات بما يخدم ويسهل الملكية والمسؤولية المجتمعية والمؤسسية والرقابة المجتمعية الشاملة والمنظمة .

واقع النزاهة والشفافية في عمل القطاع الزراعي (الأهلي)

بكر التركماني

المستشار القانوني للإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان- غزة

المقدمة

حظيت المنظمات غير الحكومية باهتمام كبير على المستوى الدولي، اعترافا بدورها التنموي، ودورها في مجال العلاقات بين الدول والشعوب. ويجد هذا الاهتمام ترجمته في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تشارك فيها هذه المنظمات، وفي أفراد بنود خاصة بها في البرامج الدولية والإقليمية المختلفة. وكذلك تظهر الدراسات والتقارير الدولية هذا الاهتمام مثل تقارير التنمية البشرية

وعلى المستوى الفلسطيني فإن هذه المنظمات تشكل جزءا مهما من النسيج المجتمعي الفلسطيني، ومكونا رئيسيا من مكونات البنية التنظيمية له، وهي طرف مهم في العملية التنموية الفلسطينية. وقد تجاوزت هذه المنظمات النقاش حول شرعية عملها بإقرار قانون المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الذي ينظم عملها. وانتقل النقاش في الساحة الفلسطينية إلى البحث في تطوير هذه المنظمات وتعزيز دورها في المجالات المختلفة. ومن هذه الأدوار قيامها بدور نشط في مجال تعزيز الشفافية وإشاعة روح المساءلة في المجتمع الفلسطيني. وحتى تستطيع تأدية دورها بكفاءة يفترض أن تتحلّى بدرجة كبيرة من النزاهة والشفافية في بنائها وعملها. وهذا يعزز من دورها في تقديم خدماتها للمواطنين، وفي تأدية رسالتها، وكذلك تعزيز دورها في مجال مساءلة الحكومة، وتشكيل رقابة فعالة على القطاع الخاص.

كما لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية دورا أساسيا في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني في مواجهة سياسات المحتل المتعاقبة قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال خدماتها الإغاثية والحقوقية، وفي المقابل عانت هذه المنظمات من القيود والعراقيل التي أوجدها الاحتلال للحد من وجودها ونشاطها المقاوم إلا أنها إستطاعت وبكثير من الجهود القيام برسالتها في تعزيز الصمود وفضح ممارسات المحتل وانتهكااته اليومية لحقوق الشعب الفلسطيني

لاشك أن قطاع الزراعة في فلسطين هو من القطاعات المهمة التي يجب العمل على تطوير هذا القطاع الذي يشكل عماد الاقتصاد الوطني الفلسطيني هذا مع العلم إن الاهتمام بالزراعة يعطي المزارع الدافع للتمسك بأرضه ويجعله يتشبث بهذه الأرض ، حيث كانت سياسة الاحتلال الإسرائيلي العمل لأجل أن يترك المزارع أرضه ويجعلها بورا. ولم يعط القطاع الزراعي الأهمية بعد بالرغم من الدراسات التي أعدت في هذا المجال

واقع النزاهة و الشفافية في عمل القطاع الزراعي

تعتمد بيانات هذا القسم على دراسات سابقة تناولت بعض المؤشرات المتعلقة بالشفافية والنزاهة في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، أو بالاعتماد على مراجعة الصفحات الالكترونية لبعض المنظمات غير الحكومية الكبيرة، أو الاطلاع على بيانات منشورة حول بعض المنظمات والشبكات المحلية. لذا فإن ما يتوفر يعطي مؤشرات عامة حول واقع الشفافية والنزاهة في هذه المنظمات. تفيد هذه البيانات أن غالبية المنظمات تمارس نشاطاتها في أجواء من الشفافية حسب المؤشرات المذكورة. لكن هذه المؤشرات ليست كافية لقياس مدى ممارسة الشفافية في هذه المنظمات. فوجود التقرير السنوي أو المالي مهم بحد ذاته، لكن الأهم مضمون هذه التقارير، وحدود البيانات المضمنة في هذه التقارير. خاصة وأن القانون يلزم هذه المنظمات تقديم تقارير سنوية لوزارة الاختصاص. لكن التجربة العملية تقول التقرير بحد ذاته ليس مؤشرا كافيا على الشفافية، أو على نزاهة المنظمة. فعلى سبيل المثال كانت إحدى المنظمات تنشر تقاريرها المالية المدققة والإدارية، لكن لاحقا تبين وجود فساد مالي واسع.

وقبل نقاش الشفافية في المنظمات الأهلية حسب أبعاد حجمها، ووضعها القانوني، ونشاطها، من المفيد التمييز بين مستويين من الشفافية مثلا:

- الشفافية الداخلية، وهي توفير البيانات لأعضاء المنظمة والعاملين فيها، أو وجود سياسة عامة تقوم على توفير الحد الأقصى من المعلومات حول هيكل المنظمة والقواعد الناظمة لعملها ونشاطها، وآليات التوظيف فيها.
- الشفافية الخارجية، وهي توفير البيانات للجمهور، خاصة المستهدفين والمستفيدين من نشاط المنظمة.

الشفافية حسب حجم المنظمة

تمارس معظم المنظمات الصغيرة (حسب نشاطها) أنشطتها على نطاق المجتمع المحلي، وفي العادة يكون لدى هذا المجتمع معرفة جيدة بالمنظمة وأنشطتها. لكن هذه المعرفة غير الرسمية تبقى قاصرة عن وضع المنظمة المحلية تحت مجهر المجتمع المحلي بشكل منصف للمنظمة ولجمهورها في الوقت نفسه. أي بعيدا عن الإشاعات والمبالغات الايجابية والسلبية. وفي الوقت نفسه لا تغني عن وجود سياسة نشر تتسم بالشفافية، وتقوم على توفير البيانات لجمهورها. والطريقة الشائعة لنشر البيانات المتعلقة بأنشطة هذه المنظمات هي مجلات الحائط في مقر المؤسسة، أو نشرات قصيرة (بيانات ومطويات) توزع على نطاق المجتمع المحلي. وفي العادة

ميزانيات هذه المنظمات قليلة، وغالبا ترفع تقارير بالواردات والمصروفات للجهات المختصة (الوزارة المختصة، والهيئة العامة).

ويؤثر عاملي المتابعة الحكومية، والدعم الخارجي على درجة الشفافية في هذه المنظمات. وبدون شك تؤثر متابعة الوزارة المختصة إيجابا على درجة الشفافية في هذه المنظمات. فطالما تطلع الوزارة المختصة بدورها في متابعة عمل المنظمة، تجد المنظمة نفسها أمام استحقاق تطبيق القانون، ونظامها الداخلي، بما فيه توفير ملخصات بمحاضر اجتماعات الهيئات القيادية المختلفة، وتوفير التقارير المختلفة المتعلقة بنشاط المنظمة، وكذلك ضمان دورية الاجتماعات والانتخابات. وكان هذا واضحا عندما قامت بعض مديرات الشؤون الاجتماعية بمتابعة موضوع تسوية الجمعيات الخيرية وأوضاعها وفق القانون، وتقديم التقارير في مواعيدها، وعقد اجتماعات مرجعياتها، وإجراء الانتخابات. لكن تراجع دور الوزارة في هذا المجال نتيجة عوامل مختلفة أدت إلى تراجع هذه العملية، وسمح ببقاء هيئات إدارية في بعض الجمعيات على رأس الجمعية منذ سنوات طويلة، وتهميش دور الهيئة العامة.

وفي هذا السياق فإن الحكومة الفلسطينية تحتاج لسياسة رسمية واضحة تجاه العمل الأهلي بشكل عام والزراعي بشكل خاص، وهذا يقود إلى مواقف متعددة من قبل الهيئات الرسمية تجاه هذه المنظمات حسب موقف المسئول المعني، وفي العادة يقوم تعامل السلطة مع هذه المنظمات في بعض الأحيان على أساس سياسي، حيث تأخذ موقف سلبي من المنظمات التي تصنف معارضة، وتشجع المنظمات الموالية، بما في ذلك تقديم دعم مالي لها أحيانا.

أما تأثير الدعم الخارجي فهو مزدوج. فمن جهة يكون هذا لدعم مترافقا، عادة، باشترطات من الجهة الممولة للترويج للمشروع الممول، والنشر حول نشاطاته (حملة لترويج النشاط، وتقارير بالفعاليات، شكر للجهة المانحة). ومن جهة ثانية فإن التمويل الخارجي يضاعف من اعتماد الإدارة على قاعدة المنظمة المحلية، مقابل تقوية روابطها مع الممول، وتحديد تحقيق متطلبات اتفاقية التمويل. وكذلك يؤدي التمويل الخارجي، في العادة، إلى الاعتماد على طاقم مهني، وبالتالي تراجع دور قاعدة المنظمة. ومن الضروري التنويه إلى أن الآثار السلبية للتمويل ليست حتمية، بل هي إمكانية يرتبط تحقيقها بإرادة إدارة المؤسسة. ويزيد من احتمالات الآثار السلبية للدعم الخارجي المقدم للعمل الأهلي غياب سياسة رسمية للتعامل مع هذا الدعم، فغياب سياسة رسمية يقود إلى وجود سياسات متعددة من قبل كل منظمة، حيث تقوم كل منها بتحديد موقفها من هذا الدعم واشترطاته وأولوياته على إنفراد، وهذا يضعف دور كل منها، ويقوي دور الأطراف الدولية المانحة، وتحصيل حاصل يضعف تأثير المجتمع المحلي

وقد ساهم الاستقطاب السياسي والعشائري في بعض المنظمات المحلية في تدني درجة الشفافية في هذه المنظمات، خاصة وأن الهيئة العامة في هذه المنظمات يجري توسيعها على أساس حشد أنصار الجهة المسيطرة دون أن يكون لهم أي دور سوى الحضور يوم الانتخابات لدعم الفصيل أو الحزب أو ممثل العائلة، وهذا يضعف من دورها في متابعة الهيئات القيادية، وتعطي الأولوية إلى استمرار سيطرة الجهة السياسية والعشائرية المعنية عليها. وفي المقابل يتشكل تصور نمطي لدى الجمهور أن هذه المنظمة تابعة للجهة الفلانية، والموقف منها هو موقف من الجهة المسيطرة عليها. بمعنى تتولد ثقافة مجتمعية تصنف المنظمات حسب الجهة السياسية والعشائرية المهيمنة عليها، وتعطي الأولوية في موقفها من هذه المنظمات تبعاً لهذا التصنيف، دون إيلاء اهتمام جدي لمهنية هذه المنظمات، أو اضطلاعها بالمسؤوليات التي أنشئت من أجلها. أو حتى المطالبة بالمشاركة في عضويتها أو هيئاتها.

أما المنظمات الكبيرة فتمارس نشاطها على نطاق مكاني واسع، ولديها حجم نشاط كبير نسبياً، وبرامج متعددة، وتدخل في علاقات واسعة مع جهات ممولة مختلفة، وهي تتفاعل مع التغيرات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بعمل المنظمات الأهلية (التأثر بمقولات الحكم الصالح، والشفافية وغيرها). وبغض النظر عن النسبة العددية لهذه المنظمات من إجمالي المنظمات الأهلية الفلسطينية، فإن نشاطها ومورتها العامة هي التي تعطي المنظمات الأهلية صورتها العامة. وربما كانت انطباعات الجمهور حول المنظمات الأهلية موجهة بالأساس إلى هذه المنظمات.

توفر بيانات ميدانية وموضوعية حول نزاهة وشفافية هذه المؤسسات، لكن يمكن الاعتماد على مصادر متباينة لتقديم صورة عامة حول واقع النزاهة والشفافية هذه المنظمات. وفيما يلي عرض لمؤشرات الشفافية فيها:

— عادة تتوفر وثائق حول أهداف المنظمة، وفلسفة عملها، وبرامجها. ويرتبط توفير هذه الوثائق بشروط عملها، خاصة أنها تعتمد على التمويل الخارجي، وهذه الوثائق جزء من آلية الترويج للمنظمة وتجنيد التمويل. لكن عدد كبير من هذه المنظمات تلجأ إلى وثائق تتسم بالعمومية، مثل التأكيد على دورها التنموي، وتحت هذا العنوان تتواجد مناطق نشاط عديدة ومختلفة، ما يجعل من هوية نشاط المنظمة غير واضحة، ويسمح لها بالعمل في ميادين مختلفة لارابط بينها.

وفي نفس السياق تلجأ بعض المنظمات إلى إعداد وثائقها باللغة الانجليزية، وتستهدف الممول وليس الجمهور المحلي للاطلاع على هذه الوثائق، وبشكل خاص البرنامجية. وتكون وظيفة النشر، في هذه الحالة، الترويج للمنظمة بين الممولين. وبصورة عامة فإن حضور مؤشر إتاحة هذه الوثائق للجمهور أضعف من حضور مؤشر وجود هذه الوثائق. ويشير الاتجاه العام إلى تحسن في هذا المؤشر، ويعود هذا التحسن إلى العوامل التالية: الترويج لمشروعات المنظمة جزء من اتفاقيات التمويل، والحاجة الموضوعية إلى استقطاب المشاركين في أنشطة المؤسسة.

أما مؤشر توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمنظمة، وكذلك نظام الموظفين، وميزانية المؤسسة فهي ضعيفة الحضور في المنظمات الأهلية الكبيرة بشكل عام. ففي الوقت الذي تعمل فيه بعض المنظمات على توفير هذه النظم، ونشرها للجمهور المعني، فإن منظمات أخرى لا توفر مثل هذه البيانات لموظفيها. ويفترض في هذه المنظمات إعداد ميزات أهلية سنوية، فهذا استحقاق قانوني، لكن العديد من هذه المنظمات توفر ميزات لوزارة الداخلية، وللممول، بينما لا تعلنها للجمهور. بالإضافة إلى أن مضمون هذه الميزات لا يسمح بمساءلة هذه المنظمة أو محاسبتها، خاصة في مجال مصادر التمويل وأوجه الصرف وآلياته، أو في مجال استخدام مواردها بكفاءة، خاصة إذا معدة بلغة أجنبية. أما باقي النظم، مثل المالية والإدارية، فقليلة المنظمات التي تعرف جمهورها، أو موظفيها بها، هذا إذا وجدت هذه النظم أولاً. ويعطي هذا المجال للقائمين على المنظمة لمخالفة هذه الأنظمة في حال وجودها، فعلى سبيل المثال، يتسم التوظيف في بعض من المنظمات الأهلية بالواسطة والمحاباة والمحسوبية، وحتى عندما تنشر إعلانات التوظيف في الصحف، وتجري مقابلات لاختيار موظفيها، يواجه سلوكها هذا بتشكيك من قبل الجمهور بوصفه سلوك شكلي.

وبالنسبة لمؤشر إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المنظمة، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها، فإن التفاوت كبير بين هذه المنظمات. فعدد قليل من المنظمات الأهلية الكبيرة يشرك الجمهور بذلك.

ويفترض مؤشر قيام المنظمة بتنسيق أنشطتها وبرامجها مع شركاء محليين، أو مع الجمهور المستهدف، توفير البيانات اللازمة لهؤلاء الشركاء. وتقوم بهذه الممارسة المنظمات الخدمائية الكبيرة، وبعض المنظمات العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية والتثقيف المدني، لكنها تتراجع في أوساط المنظمات الاغاثية.

وبالنسبة لمؤشرات معرفة المواطنين بأنشطة وبرامج المنظمة وآلية الحصول على خدماتها، وكيفية تأدية هذه الخدمة، فإن الفرق كبير بين هذه المنظمات حسب بعد نشاطها، فالمنظمات الاغائية (التي تقدم مساعدات خيرية) لا تروج، عادة، أسس استحقاق المساعدة، وفي حال توفرها لا توجد ضمانات للالتزام بها. أما المنظمات الخدمانية (زراعية وصحية، وحقوقية)، فهي عادة تحدد معايير للاستفادة من خدماتها، ولكن مستوى تعميمها على الجمهور المستهدف مازال ضعيفا.

ومن أكثر مؤشرات الشفافية شيوعا هو مؤشر نشر تقارير دورية حول نشاطات المنظمة، وبصورة أقل حول مصادر وحجم تمويلها وشبكة علاقاتها. ورغم أن التقرير السنوي استحقاق قانوني، لكن ضعف فاعلية الجهة الحكومية المختصة يشجع على التخلي عن هذا التقليد. كذلك يحتاج مضمون هذه التقارير إلى مراجعة حتى تصبح مفيدة من حيث وضعها جمهورها في صورة أنشطتها، من حيث عمل وفاعلية هيئات المنظمة المختلفة، ومن حيث المستفيدين من أنشطتها، وتوزيع هذه الأنشطة، والتزامها بالنظم والتعليمات الخاصة بالمنظمة، وحالات تجاوز هذه الأنظمة، إذا حصلت، ومبررات هذا التجاوز. وكذلك وضع الجمهور في صورة علاقات المنظمة المختلفة، والتي تغيب في العادة عن تقارير المنظمات، في المقابل تحرص منظمات أخرى على إبرازها (راجع تقارير الإغاثة الزراعية مثلا، فهي تفرد حيزا لعلاقات المنظمة المختلفة). ويأتي في الأخير، من حيث اســــــــــــتعداد المنظمات الكبيرة لتوفيق المعلومات، بيانات التمويل، سواء مصدرها، أو حجمها. ومن التجربة الشخصية تشكل هذه البيانات حساسية خاصة لدى مسؤولي عدد كبير من هذه المنظمات. وربما يعود ذلك إلى غياب ضوابط للتمويل الخارجي، ودخول هذه المنظمات في شبكة علاقات ثنائية مع الممولين، وفي أحيان كثيرة تتنافس هذه المنظمات على نفس التمويل، لذا فهي حريصة على إخفاء بيانات التمويل أو جزء منها.

أما المؤشر الأخير وهو وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني، فهو غائب عن الغالبية العظمى من هذه المنظمات، بما فيها منظمات عاملة في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. والمقصود غياب سياسة رسمية مكتوبة تضع قواعد لنشر البيانات، تحدد مواصفات البيانات التي يجري التحفظ عليها، ومبررات هذا التحفظ. ومن التجربة الشخصية فإن تدفق البيانات يخضع لإرادة واعتبارات المسؤول. إذ يمكن أن يحصل شخص على بيانات جرى حجبها عن آخر، حتى لو كان لهما نفس الصفة الرسمية (باحثان مثلا). كذلك فإن العبارة الدارجة عند طلب معلومات من المنظمات المختلفة، "أن المسؤول هو المخول بذلك، فعليك أن تنتظر حضوره، أو تحدد موعدا معه".

ويرتبط بحرية تدفق المعلومات في المنظمات الأهلية آلية التوثيق فيها، فقد أشارت دراسات سابقة إلى ضعف في هذا المجال، يعكس في ضعف قدرة المسؤول على تقديم المعلومة الدقيقة.

ففي تحقيق استقصائي تم إعداده بناء على عدد من شكاوى المزارعين في عدد من المحافظات في قطاع غزة كان هناك عدد من المخالفات لمؤسسات اهلية زراعية يمكن وصفها بشبهات فساد واسطة ومحسوبة ومحاباة واستغلال للنفوذ فهناك تلاعب في قوائم المستفيدين من المزارعين وهناك توظيف دون اتباع الإجراءات القانونية واستقطاع من رواتب الموظفين وتضارب للمصالح واختلاس للمال العام

هناك رقابة ضعيفة في عمليات التوريد وتحديد الرقابة الفنية على المواد الموردة للمزارعين كما انه ومن الملاحظ ان هناك قلة في الدراسات التحليلية الخاصة بالقطاع الزراعي بشكل عام وبدور مؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص الأمر الذي يتطلب مع تطوير واعداد دراسات متخصصة وبالإجمال فإن المنظمات الكبيرة تتباين من حيث درجة شفافيته، وتشير البيانات المتوفرة (الصفحات الالكترونية لهذه المنظمات، إعلاناتها في الصحف، نشرات الشبكات) إلى تحسن مضطرد في العديد من مؤشرات الشفافية والنزاهة. لكن يختلف أخذ هذه المنظمات بمبادئ الشفافية، حيث يشيع الأخذ ببعض هذه المبادئ (خاصة إعداد بعض الوثائق، ونشر تقرير نشاطات)، بينما يقل عدد المنظمات التي تأخذ بمبادئ أخرى، خاصة تلك المتعلقة ببناء المنظمة الداخلي، وفاعلية هيئاتها، وأسس التوظيف، وآلية اختيار المستفيدين، وشبكة علاقاتها. وتدنى أكثر نسبة المنظمات التي تمارس الشفافية في الجانب المالي، رغم أنه الجانب الذي يدور حوله الجدل أكثر من غيره من جوانب عمل هذه المنظمات، وهو الجانب الذي تنتشر حوله التقولات والشائعات.

توصيات:

1. تفعيل دور الجمعيات العمومية في المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي، وإشراف مجالس إدارتها في الرقابة على عمل مؤسساتها، وعدم ترك تغول الجهاز التنفيذي في هذه المؤسسات في السيطرة بالقرار داخل المؤسسة والتصرف في إمكانياتها دون رقابة فعالة من قبل الأجسام المرجعية المذكورة (الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة).
2. تفعيل دور وزارات الإختصاص في القيام بالعمليات الرقابية وتحديد وزارة الزراعة للقيام بدورها الفني في هذا المجال
3. تعزيز ثقافة المشراكة بين القطاع العام والقطاع الأهلي فهما خطان متوازيان هدفهما خدمة المواطن
4. الإفصاح عن المعلومات العامة الخاصة بعمل المؤسسات والمنظمات الأهلية بطريقة سهلة وبسيطة مع العمل على تحديد هذه المعلومات

5. تخصيص قنوات محددة داخل المؤسسات الأهلية لاستقبال شكاوى المواطنين والتعامل معها
6. إشراك القاعدة المجتمعية بشكل حقيقي وفعال
7. العمل علي إعداد قاعدة بيانات مشـتركة لتوحيد الجهود وتكاملها وضمان عدالة التوزيع خاصة عند استهداف المجتمع المحلي
8. اعتماد نظام خاص بمنع تضارب المصالح وتلقي الهدايا لدى العاملين في العمل الأهلي
9. إعداد وتطوير دراسات تحليلية خاصة بإحتياجات القطاع الزراعي واليات تقديم الخدمة بشكل أفضل للمواطن

المراجع:

- 1- الإئتلاف من اجل النزاهة والمساءلة -أمان (النظام الوطني للنزاهة 2013)
- 2- الإئتلاف من اجل النزاهة والمساءلة -أمان (النزاهة والشـفافية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية)
- 3- وفيق حلمي الأغا (الحوكمة في المنظمات الأهلية في قطاع غزة) -رسالة ماجستير جامعة الأزهر- 2008
- 4- محمد حسين يوسف (محددات الحوكمة ومعاييرها) - 2007
- 5- نضال الزغير (مفهوم المجتمع المدني الفلسطيني) جريدة حق العودة العدد 51
- 6- الإئتلاف من اجل النزاهة والمساءلة - أمان (مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني دراسة تقييمية) 2007

ورقة مقدمة لورشة عمل: " نحو قطاع زراعي أكثر صموداً واستدامة" (ACAD) غزة - 17 نوفمبر 2015 –المركز العربي للتطوير الزراعي

ضمن مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الممول من المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)
اعداد د. مازن صلاح العجلة

ملخص تنفيذي

أولاً: مقدمة

أهمية القطاع الزراعي: مصدراً للغذاء والدخل والعمل، المساهمة في الصادرات، حماية البيئة، توفير المواد الخام للصناعات الزراعية والغذائية.

ثانياً - الواقع الحالي للقطاع الزراعي:

1 المؤشرات الرئيسية

معدلات نمو القيمة المضافة

تراوحت معدلات التغيير في القيمة المضافة بين نمو عالي وضعيف وسالب، اذ بلغ اقصاها 17% عام 2011، واطقها - 31% عام 2014، وهي في المتوسط بلغت 4,2%، وهذا الانخفاض يأتي متأثراً بوجود معدلات سالبة خلال سبعة أعوام من سنوات الفترة (1994-2014).

نسبة المساهمة في الناتج المحلي

تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من 10% عام 1994 الى 5,9% عام 2013، ثم الى 4,7% عام 2014 غداة العدوان الاسرائيلي الاخير على غزة. وبلغ متوسط هذه المساهمة للفترة كلها 8,1%.

نسبة المساهمة في تشغيل الايدي العاملة

كذلك، تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة من 9,5% عام 1994 الى 8,7% عام 2014، وتبلغ في المتوسط 10% سنوياً. وقد وصلت نسبة المساهمة اقصاها عامي 2002، 2003 حيث بلغت 16,5%، 17,4%، على الترتيب.

2 المساحة المزروعة والإنتاج

المساحة الاجمالية المزروعة

تراجعت المساحة المزروعة في القطاع من 194242 دونم عام 1996 الى 105529 دونم عام 2011. أي بنسبة 45,6%.

المساحة المزروعة حسب الصنف

ترتب على تراجع المساحة المزروعة تراجع المساحة المزروعة حسب الصنف فقد تراجعت المساحة المزروعة بأشجار البستنة من 84926 دونم عام 1996 الى 47245 دونم عام 2011، وبنسبة 47,2٪. اما المساحة المزروعة بالخضروات فتراجعت من 52403 الى 33752 لنفس الاعوام، وبنسبة 33,7٪. واخيرا فقد تراجعت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية من 56913 الى 24532 ايضا لنفس الاعوام، وبنسبة 56,9٪.

• حجم الانتاج حسب الصنف

بناء على ما سبق، فقد تأثر ايضا حجم الانتاج من الاصناف الثلاثة. حيث تراجع انتاج اشجار البستنة من 134626 طن الى 30320 طن، وتراجع انتاج الخضروات من 209601 طن الى 57650 طن، بينما تراجع انتاج المحاصيل الحقلية من 67371 طن الى 7883 طن.

ثالثا – المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي

1 المشاكل والمعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي:

- تحديد منطقة عازلة على طول الحدود مع الاحتلال، حيث يُمنع المزارعون من الوصول الى الاراضي الزراعية داخل هذه المنطقة التي يتراوح عرضها بين 300 متر و 1000 متر على طول الحدود. وقد بلغت نسبة الاراضي الزراعية التي يتعذر الوصول اليها او التي تعطلت انتاجيتها حوالي 46٪ من المساحة القابلة للزراعة، 17٪ من مساحة القطاع.
- عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية نتيجة لقيام إسرائيل بعمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية
- فرض الحصار الشامل منذ عام 2007، الامر الذي عمل على الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة، إضافة الى القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما أدى الى ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي، وانخفاض في أسعار السوق المحلية للإنتاج
- منع الصيادين في غزة من الصيد في المياه الفلسطينية

2 المشاكل ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية:

- محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى.
- انجراف التربة وتدهور خواصها وتدني إنتاجيتها.
- الاستعمال غير السليم للكيمياويات، وبشكل خاص المبيدات.
- تدهور نوعية المياه المستعملة في الري بسبب الضخ الزائد.
- تدهور الغطاء النباتي ومواطن الأحياء البرية النباتية والحيوانية نتيجة للرعي الجائر.
- الزحف العمراني والحضري والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية.

3 المشاكل والمعوقات الفنية

ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافية والنقص الحاد في وجود المختبرات والأجهزة اللازمة بالإضافة إلى نقص الباحثين المحريين لتغطية المجالات الزراعية المطلوبة.

قلة إمكانيات جهاز الإرشاد ووقاية النبات والخدمات البيطرية.

ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي.

ضعف أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي.

قلة البيانات والمعلومات المتوفرة حول الزراعة وتضاربها في بعض الأحيان.

ضعف القدرات الفنية الزراعية.

4 المشاكل والمعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي:

صغر وتشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها مما قلل الكفاءة الإنتاجية.

قلة العائد من الزراعة وارتفاع عنصر المخاطرة مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في هذا

القطاع بالإضافة إلى قلة الاستثمارات الزراعية.

عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي.

ضعف العمل الجماعي والتعاوني.

تقلبات الاسعار

5 المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعية

عدم موثمة القوانين والتشريعات الزراعية.

عدم وجود نظام للتأمين الزراعي وتعويض المزارعين ضد الكوارث الطبيعية .

التضارب والازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي وضعف قدراتها.

6 مشاكل تتعلق بالسياسات الزراعية الرسمية

تواضع الموازنات المخصصة للزراعة في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية

تهميش الزراعة في خطط التنمية

قلة الدعم والمساعدات الخارجية

غياب الدعم الداخلي

رابعاً - التدخلات المطلوبة لضمان استدامة التنمية الزراعية

في ضوء العرض والتحويل السابق يتضح ضرورة إنجاز العديد من الإجراءات لتصحيح التشوهات وتعديلها من اجل وضع الزراعة في مسارها الصحيح وموقعها المناسب على سلم أولويات التنمية الفلسطينية وهذا يتطلب ما يلي:

■ إعادة النظر في السياسات الوطنية والكلية بما يعكس الواقع والحاجات والأولويات الفلسطينية خاصة وان العديد من الدول والمؤسسات المانحة والصناديق وعلى رأسها البنك الدولي قد بدأت تعيد الاعتبار للزراعة حيث أصبحت تتصدر أولوياتها.

■ تحديث وتطوير السياسة الزراعية الفلسطينية والبرنامج التنفيذي واعتمادها كإطار ومرجعية إلزامية وبشكل خاص في ضوء الارتفاع الكبير في أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج المستوردة.

■ إعادة النظر في تنسيق آليات العمل وتخصيص المساعدات والدعم والتمويل من قبل المؤسسات والدول المانحة.

■ اعتماد وزارة الزراعة بصفتها الجسم الوحيد المسؤول عن وضع السياسات والتخطيط ومتابعة التنفيذ لكل الأنشطة والمشاريع في المجال الزراعي.

■ هناك حاجة كبيرة لمزيد من الشفافية والوضوح من قبل الدول المانحة والمؤسسات الدولية من حيث آليات عملها وقراراتها وموازينات المشاريع وأوجه الصرف والإنفاق.

■ انشاء مصرف عام للتنمية الزراعية يكون ممولا تمويليا جيدا، ولا يهدف الى الربح. ومن المهم ان يظلم هذا المصرف بالاضافة الى التمويل، بمهمة تقاسم مخاطر الأنشطة الزراعية، وخدمات

التأمين للمزارعين، ودعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، فضلا عن تمويل وضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية للزراعة والمياه.

■ ضرورة تشكيل مجموعات دعم ومساندة للقطاع الزراعي وذلك من اجل استقطاب مزيد من الدعم الداخلي والخارجي للزراعة الفلسطينية.

أهم المراجع :

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، بكار، مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، ران الله، 2007.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي 2010، النتائج النهائية- الراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح الاحصاءات الزراعية، 2010/2011، النتائج النهائية-، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 1999-، رام الله، فلسطين. الانكثاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكثاد الى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة، جنيف، سبتمبر 2012.